

PROVISIONAL

FEB 19 1991

S/PV.2977 (Part II) (closed resumed) 15420
16 February 1991

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين بعد الالفين
والتسعمائة (الجزء الثاني) (مغلقة - الاستئناف ٢)

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم السبت ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١١/٠٠

(زمبابوي)

السيد مومبغيفوي

الرئيس :

الاعضاء :

السيد فورنتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد أيلالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد بغبني أديتو نزينغيا	زائير
السيد لي داويو	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيد ألكون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيد ديفيد هاناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد هوهنغلنر	وايرلندا الشمالية
السيد بيكرينغ	النمسا
السيد غاريخان	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد الاشطل	الهند
	اليمن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٤٠ ، السبت ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على أعضاء المجلس

الوثائق S/22231 و S/22232 و S/22233 التي تتضمن نصوص ثلاثة مشاريع قرارات قدمتها كوبا .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/22223 ، رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة ؛ S/22227 ، رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ؛ S/22228 ، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة ؛ S/22229 ، مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة ؛ S/22230 ، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ؛ S/22235 ، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة ؛ S/22237 ، رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا .

المتكلم التالي هو ممثل باكستان ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحو لي بأن أهنئكم بمناسبة توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير . ومن دواعي سرور وفد بلادي البالغ أن نراكم تحتلون مقعد الرئاسة وخاصة نظرا للعلاقات الودية الوثيقة القائمة بين زمبابوي وباكستان . إن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية كفيلة بضمان قيادة مداولات المجلس إلى نتيجة مثمرة ناجحة .

يود وفد بلادي أيضا أن يحيي سعادة السيد بغبيني أديتو نزينفيا الممثل الدائم لزائير للاستلوب الماهر الذي تراس به أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

إن باكستان عارضت منذ البداية الاحتلال العراقي للكويت . وموقف باكستان ، وموقف المجتمع الدولي المتمثل في العمل على تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت البلد المسلم الشقيق يقومان على التمسك بمبادئ القانون الدولي الرئيسية والسلوك بين الدول . إن السلم والأمن الدوليين والاستقلال السيادي للدول الصغيرة والضعيفة تعتمد على احترام هذه المبادئ التي ترد في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية . ومن المؤسف أنه رغم النداءات العديدة التي وجهها زعماء العالم ، بما في ذلك رئيس وزراء باكستان ، لم يكن من الممكن دفع العراق إلى سحب قواته من الكويت .

إن حكومة باكستان من جانبها بذلت عددا من الجهود لتجنب النزاع . في شهر تشرين الاول/اكتوبر شاركت باكستان خمسة بلدان آسيوية اسلامية في الطلب إلى الرئيس صدام حسين بسحب القوات العراقية من الكويت بروح اسلامية حقيقية ولوحدة وتضامن الامة . وناشد الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية ايران وباكستان وتركيا الذي عقد في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وطلب الاجتماع أيضا من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن يبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي ، بما في ذلك امكانية عقد اجتماع طارئ للمؤتمر . وأيدت باكستان أيضا دعوة ايران لعقد اجتماع قمة طارئ للمؤتمر . ووجه رئيس الوزراء رسالة إلى ١٤ رئيس دولة وحكومة للبلدان المعنية مباشرة مؤكدا لهم الحاجة إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة . ووجه رئيس الوزراء أيضا نداء مباشرا إلى الرئيس صدام حسين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والانسحاب من الكويت لتحقيق حل سلمي للأزمة وانقاذ الشعب المسلم في المنطقة من محرقة كبيرة .

ولهذا ، شعرت حكومة وشعب باكستان بصدمة وحزن عميقين لاندلاع الأعمال الحربية

بين العراق والقوات المتعددة الجنسية . لقد دعت باكستان باستمرار إلى التوصل إلى حل سلمي لازمة ، وهي تشعر بقلق عميق لان الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي قد فشلت .

ووفقا لذلك ، قام رئيس وزراء باكستان ، ميان محمد نواز شريف ، بمهمة سلام إلى ايران وتركيا وسوريا والاردن ومصر والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وزار بعد ذلك ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، وكان بالاس في الطائف لتبادل وجهات النظر مع أمير الكويت . وهو الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي . وهذه الجهود الكبيرة التي يبذلها رئيس وزراء باكستان تبين الحزن والشعور بالغضب اللذين يسيطران على الحكومة ويسودان بين الشعب في باكستان ازاء الخسارة الهائلة في الارواح الغالية وتدمير الممتلكات نتيجة الاعمال العسكرية في الخليج الفارسي . وترى باكستان أن الحالة الراهنة محفوفة بالمخاطر على المجتمع الدولي بأسره وعلى الأمة المسلمة بشكل خاص . ونحن نؤمن بأن الجهود الموحدة من جانب الأمة المسلمة أفضل وسيلة لمواجهة الازمة الراهنة - وهي أزمة جعلت الكويت معرضة لاحتلال غير مشروع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اسفرت عن الهدم والتدمير الجاريين الآن وموت المدنيين الأبرياء عن طريق القصف الثقيل بالقنابل . وقد تسبب هذا في الاحساس بالحزن والقلق العميقين في جميع أنحاء باكستان . وإن قلوبنا لتدمي للضحايا الأبرياء لهذه الحرب التي لا هوادة فيها .

إن باكستان تعتبر أن الحل لازمة الخليج لا يكمن في انهزام أي طرف وأن الطريقة الوحيدة هي أن نلتزم السلم الدائم عن طريق التفاهم . وبالتالي فإن باكستان تواصل جهودها لتنظيم مؤتمر لوزراء خارجية البلدان الاسلامية . وقد اقترح رئيس وزراء باكستان صيغة سلمية ذات ست نقاط تتضمن الآتي .

أولا ، الاعلان عن وقف اطلاق النار على أساس التزام العراق الصريح بسحب قواتها من الكويت تنفيذا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

ثانيا ، انسحاب جميع القوات الاجنبية من الخليج مباشرة بعد وقف اطلاق النار ، مما يجعل بلدان المنطقة تتولى بنفسها أمنها الاقليمي .

ثالثا ، عقد دورة طارئة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بغية تحديد مسار عمل يحظى بموافقة اجماعية مع مراعاة جميع جوانب الازمة .

رابعا ، وزع قوات اسلامية في المناطق المتأثرة .

خامسا ، تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة التي لا ينبغي أن تقتصر على الكويت ، بل أن تشمل أيضا كشمير وفلسطين بنفس القوة والشدة .

سادسا ، ريثما يتم الاعلان عن وقف اطلاق النار ، فإن جميع الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية والعراق ينبغي أن يعلن عنها على أنها مناطق سلم حتى لا يكون هناك خطر بتدنيسها .

ويود وفدي أن يشيد بالاممين العام على جهوده الدؤوبة خلال هذه الازمة الطويلة الصعبة . إن التزامه القوي بقضية السلم ترك انطبعا طيبا جدا في بلدي .

لقد لاحظ وفدي باهتمام بالغ الاعلان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في بغداد يوم أمس ، وقد أعربت حكومتي عن رد فعلها الاولي في بيان صدر اليوم . ونصه :

"تعليقا على البيان الذي أذاعته اذاعة بغداد على لسان مجلس قيادة الثورة في العراق قال الناطق باسم وزارة الخارجية إنه بالرغم من أن هذا النص الرسمي لم يتح لنا بعد ، فإن حكومة باكستان تعتبر أن العرض بقبول قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) بداية مشجعة وبصيص أمل من أجل ايجاد حل سلمي للحرب في الخليج الفارسي . وذكر الناطق بلساننا ان قرار مجلس الامن ٦٦٠

(١٩٩٠) يطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت .

وأشار الناطق بلساننا إلى أن رئيس الوزراء قد عاد توا من المرحلة الثانية من بعثة السلم التي أجرى فيها مشاورات مع قادة البلدان الإسلامية وركز على الحاجة لحل سلمي عاجل لازمة الخليج بغية حقن الدماء وتجنب التدمير الذي تحدثه الحرب في الخليج" .

ويولي وفدي اهتماما بالغا للمبادرة التي اتخذها الرئيس غورباتشوف والمحادثات التي قرر عقدها في موسكو في المستقبل القريب . هناك دلائل مشجعة تبين أن اللجوء إلى الدبلوماسية هو أكثر الطرق فعالية من أجل الوصول إلى الحل السلمي . إن وفدي يبتهل ويأمل مخلصا أن يستمر مجلس الأمن في استلهاهم حكمته الجماعية وممارسة جهوده الجماعية سعيا لتحقيق السلم في تلك المنطقة المضطربة التي عانت الكثير من الموت والدمار . إن الكلمات تعجز عن التعبير عن مشاعر الغضب والسخط التي يشعر بها شعب باكستان . وإن وفدي سيعمل عن كثب مع مجلس الأمن من أجل ضمان السلم العادل الدائم والمشرق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل السودان . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد لاغو (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس . وأتمنى لكم كل نجاح خلال رئاستكم في هذه الفترة العصيبة . اسمحوا لي أيضا أن أحيي جهود صلفكم صاحب السعادة السيد بغبني أديتو نزينفيا ممثل زائير الدائم على أدائه الممتاز في الشهر الماضي . ووفدنا يرحب أيضا بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن ويهنئهم .

تؤيد حكومة جمهورية السودان بقوة الدعوة إلى وقف فوري لاطلاق النار من أجل اعطاء السلام فرصة أخرى . وفي هذا الشأن فإن السودان يؤيد ويحيي مبادرات اتحاد

المغرب العربي والمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية ايران الاسلامية وجمهورية باكستان الاسلامية والمبادرة الاخيرة التي اتخذت زمامها الاتحاد السوفياتي . وتحية السودان الجهود المستمرة التي تقوم بها اليمن وكوبا تحقيقا للهدف ذاته .

اسمحوا لي أن أعلن على نحو قاطع منذ البداية بأن السودان يؤيد استقلال وسيادة دولة الكويت وأن السودان يأسف لاحتلال ذلك البلد ولللبؤس الذي يواجهه شعبه حاليا . ومع ذلك فإن السودان يأسف بنفس القدر لوجود القوات الاجنبية في الخليج . إذ يعتقد السودان أن هذه الازمة كان يمكن معالجتها ، ولاتزال في الامكان معالجتها ، في إطار عربي واسلامي .

وتعتقد السودان أن الدور الاساسي للأمم المتحدة بل مجلس الأمن ، هو صون السلم والأمن والاستقرار كما هو منصوص عليه في الميثاق . وفي هذا السياق فإن اية اجراءات تتم باسم الأمم المتحدة أو نيابة عنها ينبغي تخضع لاشراف ومراجعة مستمرين من جانب الأمم المتحدة ، لأن أي ابتعاد عن هذا المبدأ قد يفري الاطراف المشاركة بأن تتجاوز ولاية الأمم المتحدة .

ويشعر السودان بأن العراق يخضع حالياً لحملة غير منصفة ومفرطة في العدوان ، تشن تحت علم الأمم المتحدة ، في عمليات لا يبدو أنها تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية . ومن هنا ، ستؤدي مثل هذه العمليات حتماً إلى التدمير الكامل للبنية الأساسية العلمية والثقافية والاقتصادية والموارد البشرية لذلك البلد . إن حادث الملجأ المدني المأساوي الذي شهدناه منذ أيام ثلاثة شاهد على هذه الحقيقة . ويخشى السودان أن يكون الهدف من الحملة الحالية هدفاً يتجاوز تحرير الكويت . وبدلاً من ذلك ، تهدف الحملة إلى توجيه ضربة قاصمة إلى القدرات الوطنية للعراق واخضاع شعب العراق لمهانة كاملة .

ويناشد السودان الوقف الفوري للأعمال العسكرية ويدعو إلى بذل جهد دبلوماسي جديد يؤدي إلى تحقيق معالجة سلمية لازمة الخليج . لقد سعد وفدنا سعادة كبيرة بشعاع الأمل الذي بدا صباح الأمس على الأفق العراقي . ونطلب من العراق أن يجعل شعاع الأمل هذا أكبر حجماً حتى يكون مرئياً بقدر أكبر . ونأمل أن يتعامل الجانب الآخر بالمثل وبحسن نية وأن يوقف عمليات القصف ، حتى يستقر الغبار ويتضح شعاع الأمل . وبالنظر إلى ما أعلنه العراق مؤخراً من التزام بالامتنثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، يسترعي وفدي نظر هذا المجلس إلى العناصر الواردة في البيان المشترك الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عن وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد الكسندر بسمارتنيخ ، ومفاده أن أي التزام من جانب العراق بالانسحاب من الكويت من شأنه أن يؤدي إلى وقف الأعمال العسكرية والنظر في صفقة سلام أكبر في منطقة الشرق الأوسط بأسرها . ووفقاً لما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" في ٣١ كانون الثاني/يناير ، فإن الوزيرين :

"لايزالان يعتقدان بأن وقف الأعمال العسكرية سيكون ممكناً لو أعلن العراق التزاماً قاطعاً بالانسحاب من الكويت" .

ولهذا ينشأ وفدي مجلس الأمن أن ينظر في هذه الامكانية وأن يفسر الإشارة العراقية على نحو بناء .

وفي الختام ، تأسف حكومتى للحرب الجارية وتدعو بكل قوة الى الوقف الفوري للأعمال العسكرية حتى يسود العقل والمنطق ، وحتى تتاح الفرصة لنهج شامل وسلمي للنظر في هذه الازمة المأساوية المحزنة وفي كل المشكلات المعلقة الاخرى في منطقة الشرق الاوسط برمتها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .
المتكلم التالي هو ممثل المكسيك . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مونتانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بياني بالاعراب عن سعادة وفدي إذ يراكم تتراسون هذا المجلس خلال شهر شباط/فبراير . ومن الواضح أنه في الفترة القصيرة التي قضيتها في المنظمة حظيت بتقدير واحترام زملائكم . أود أيضا أن أتقدم بتهانئي الى ملفكم ، ممثل زائير والى أعضاء المجلس الجدد .

لقد تابعت حكومة المكسيك بقلق بالغ التطورات الجارية في الخليج الفارسي . وإننا مع جميع دول المجتمع الدولي ، ندرك أن هذه الحالة لا تمس تلك المنطقة فحسب . فان آثارها وعواقبها كان لها وسيظل لها نتائج عميقة بالنسبة الينا جميعا ، حتى على الذين يجدون أنفسهم بعيدين جغرافيا عن منطقة الصراع . ولهذا ، قررنا أن نساهم على نحو بنّاء في السعي من أجل إيجاد حل سلمي وعادل .

وقد أعربت مجموعة ريو عن نفس القلق في تشرين الاول/اكتوبر الماضي في اجتماع رؤساء الدول في كراكاس . وإن تقييم الحالة في الخليج الفارسي قد نوقش مؤخرا خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة ريو الذي عقد أيضا في كراكاس في ٢٨ كانون الثاني/يناير ، والذي جددت فيه بلداننا استعدادها للتقدم باسهام فعال من أجل استتباب نظام سلمي جديد في تلك المنطقة .

ولاسباب تتمثل بالمبدأ والقانون والتاريخ ، ترفض المكسيك رفضا قاطعا غزو الكويت وضربها المزعوم الى العراق . فان هذا العدوان ينتهك مبادئ التعايش الدولي .

ولهذا ، نؤيد القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي اتخذته مجلس الامن في يوم الغزو ذاته . وقد شاركنا منذ البداية في مطالبة العراق بسحب قواته من اراضي الكويت .

ونأسف أسفا عميقا لأن الجهود الدبلوماسية لحسم النزاع بين بلدين متجاورين ، تربطهما أواصر طويلة وعميقة من الوحدة والاخوة ، قد فشلت . وتبعث هذه الحالة على مزيد من الاسف إذا نظرنا الى الضرر الذي لحق بشعب الكويت وما يعاني منه شعب العراق الآن وكذلك الاثر السلبي الذي أحدثته الحرب على كل البلدان والذي أصاب بالتأكيد البلدان النامية على نحو أشد .

ويرتكز دعمنا لقرارات مجلس الامن وللأمين العام على اقتناعنا بأننا نجد هنا أفضل فرصة لتعزيز حل سلمي للصراع من شأنه أن يمكّن من استعادة السلم وفقا للقانون الدولي . ونحن على اقتناع أيضا بالحاجة الى القيام بجهود متعددة الاطراف تستهدف التوصل الى حل شامل وسلمي ودائم لمشاكل تلك المنطقة . وللأمين العام دور أساسي يطلع به في هذه العملية ، وتعترف حكومتي بذلك الدور لضمان التنفيذ الكامل لتلك العملية .

لقد خلقت بداية الاعمال العسكرية حالات تبعث على قلقنا جميعا . وإن امتداد الصراع من خلال هجمات تستحق الادانة على بلدان غير محاربة في المنطقة وامكانية زعزعة الاستقرار الاقليمي يضيفان دينامية غير عقلانية للصراع لا ينبغي أن تقلل من تصميم من هم في الأمم المتحدة ، الذين يعتقدون مثلنا بأنه ينبغي التوصل الى حل سلمي في أقرب وقت ممكن . ولا ينبغي أن نخدع أنفسنا : باستمرار الحرب تبدأ مصادر جديدة للصراع في التطور من الجراح الناجمة عنها .

إن الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي وقعت حتى الآن نتيجة للأعمال العسكرية في المنطقة والتي أصابت النساء والأطفال بسوء بالغ تجبرنا جميعاً على أن نؤيد تأييداً راسخاً الجهود التي ينسقها الأمين العام لاغاثة السكان المدنيين المتضررين ، ويتوجب علينا أن نفكر ملياً في خيارات أخرى في متناول المجتمع الدولي لمعالجة الجوانب الانسانية لهذه الحالة على نحو سليم .

ولذلك ، فإننا نناشد كل أطراف النزاع أن تبدي أكبر قدر ممكن من ضبط النفس خلال الأعمال العسكرية بما يقلل إلى الحد الأدنى من الخسائر البشرية والأضرار التي تلحق بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة . وأننا نؤيد نداء الأمين العام بعدم وجوب استخدام الأسلحة الكيميائية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل في ظل أية ظروف . ونطالب أيضاً بمواصلة الجهود من أجل إيجاد حل دبلوماسي للنزاع . فالتنازل أو التوصل إلى تسوية لن يكونا أغلى ثمناً من دمار الحرب .

إننا ندرك تمام الإدراك أن كسر حلقة التعنت وعدم المرونة المغرقة أمر ليس باليسير ، ولكننا نؤكد اقتناعنا بأن اقرار السلم عن طريق الحوار والمفاوضات لا يزال ممكناً . وأن إيجاد السبل الكفيلة بضمان نظام عالمي يمكن فيه التعامل مع النزاعات بما يتفق والقانون الدولي مسألة تهم الجميع .

والمسألة الأخرى التي تشير قلقاً عالمياً هي منع أن تقضي العواقب الاقتصادية لهذه الأعمال على آمال الانتعاش في البلدان التي تخوض نضالاً مستمراً من أجل تذليل العقبات التي تحول دون تنميتها الكاملة . وتتمثل مسؤوليتنا في أن نحول دون أن يصبح النزاع في الخليج عقبة جديدة في طريق رقي البلدان النامية صوب الانصاف الاقتصادي والاجتماعي خشية أن تدخل بلداننا مرة أخرى في حلقة تؤثر سلباً على شعوبنا ، الأمر الذي ثبت من خلال التجربة أنه لا يؤدي إلا إلى توليد المزيد من النزاعات . أن النظام الدولي الذي نتوق إليه جميعاً سيكون مجرد وهم ما لم تحرز الأغلبية الساحقة من سكان العالم تقدماً ملموساً في تعزيز رفاهيتها .

إن الدبلوماسية لا تفشل إلا إذا تخلى عنها ممارسوها . ففي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ردت الأمم المتحدة بشكل يتناسب والكفاءة التي توقعناها منها جميعا . وفي الأشهر التي تلت ، وعلى الرغم من الصعوبات الجسيمة ، اتخذت المنظمة خطوات هامة لضمان سيادة السلم والامن الدوليين على الوحشية . ولا يمكن لاحد أن يشك في أن جهودا كبيرة قد بذلت من أجل حل النزاع دبلوماسيا ، وأننا لا نزال مقتنعين أن إيجاد تسوية سلمية للنزاع ممكن حتى في هذه اللحظة التي يطفئ فيها التشاؤم على الامل .

إنه من قبيل المفارقة أن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) فتح الطريق أمام الدبلوماسية وفي الوقت ذاته أضفى الشرعية على الاعمال التي نشهدها الآن . ويرى وفدي أن هذه الحقيقة ينبغي ألا تستبعد الجهود الدبلوماسية الرامية الى التوفيق . ونحن نعتبر أن الاستمرار في اتخاذ خطوات صوب الحل السلمي للنزاع ، الذي بدأ في ٢ آب/أغسطس ، لن يتناقض مع أحكام القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي ينص على ما يلي :

"تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع

القرارات اللاحقة ذات الصلة" . (القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، الفقرة ٣)

ينبغي لمجلس الامن أن يوظف بمناقشة وافية حول الطريقة التي تنفذ فيها الاعمال التي سمح بها هذا القرار وينبغي ألا يبتعد عن مهمته الاساسية بموجب الميثاق المتمثلة في حفظ السلم والامن الدوليين . إن الفوائد المستقاة من ممارسة الديمقراطية الدولية المتمثلة في هذه المنظمة ستخرج كفتها على كفة الوحدة التي تركز على الصمت واللامبالاة . يجب أن ننظر في المقترحات الجديدة وأن نشجعها . ولننط لإعادة السلم في المستقبل القريب فرصة أخرى دون أن يغيب عن بالنا الهدف الاساسي لتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المكسيك على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل تركيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني معادة

بالفة أن أهنتكم ، سيدي الرئيس ، على الطريقة المثلث التي تديرون بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر العصيب . وأشيد أيضا بسلفكم ، الممثل الدائم لزامبيير ، السفير بغبيني اديتو نزينغيا ، على ما أبداه من مهارة دبلوماسية بارزة وهو يتزامن المجلس في شهر كانون الثاني/يناير .

لقد طلب وفدي الكلمة لكي يسجل موقفه في هذا المنعطف الحرج من تاريخ الشرق الاوسط في فترة ما بعد الحرب . ان الازمة الراهنة ليست الا نتيجة مباشرة لغزو العراق للكويت وضمتها اليه . وقد أعلنت تركيا بوضوح أن هذا الانتهاك الذي لم يسبق له مثيل لميثاق الامم المتحدة غير مقبول على الاطلاق . لقد أدت أعمال العراق الى قلق ومخبط ، هذا اضافة الى أن تعنته اللاحق قد أدى الى الحرب المأساوية التي نشهدها جميعا اليوم . فقد رفضت القيادة العراقية كل الجهود الدبلوماسية التي بذلت في الفترة التي سبقت ١٦ كانون الثاني/يناير ، بما في ذلك الجهد الحميد الذي قام به الامين العام عند زيارته لبغداد في الشهر الماضي . وبعد أن تعذر حل الازمة سلميا أصبحت الحرب حتمية . ولا يمكن للنظام العراقي أن يتنصل من هذه المسؤولية . وان مسؤولية الحكومة العراقية لا تقتصر على الحرب التي تستمر اوارها في الخليج فحسب بل أيضا عن محنة شعب الكويت الذي تعرض للارهاب والمعاملة الوحشية على يد جيش الاحتلال . ويتحمل العراق أيضا كامل المسؤولية عن الدمار الاقتصادي الهائل الذي لحق بجميع بلدان المنطقة بل وخارجها . وان بلادي من بين البلدان التي تأثرت تأثرا خطيرا بالاشارة الاقتصادية لازمة الخليج .

إن الخسائر في الارواح والدمار الهائل الذي نشهده حاليا مصدر حزن عميق بالنسبة لنا في تركيا . ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب العراق الذي يعاني والذي لا يمكن أن يحمل المسؤولية عن غزو الكويت والأعمال التي تلت ذلك والتي أدت حتما الى الصراع المسلح . إن بمقدور نظام بغداد أن ينهي هذه الحرب . ويجب عليه أن يتصرف وفقا لما تحتم عليه الاخلاق وأن يتصرف دون مزيد من التأخير .

إننا نتابع باهتمام كبير مختلف مبادرات السلم والاتصالات الدبلوماسية التي أجراها عدد من الدول في الآونة الأخيرة . وعلينا أن نؤكد أن مبادرات السلم هذه لا يمكن أن تحقق النجاح ما لم يوافق العراق على الامتثال الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ويحدونا أمل وطيد في أن تسود الحكمة والحكمة وأن ينسحب العراق من الكويت حتى يتسنى وقف الأعمال العسكرية في وقت مبكر . وإذا كان بمقدور بغداد أن تتحلّى بالشجاعة وأن تتخذ هذه الخطوة المصيرية فستكون قد أسهمت في استعادة الشرعية الدولية وساعدت في وضع حد لمعاناة الشعبين الكويتي والعراقي على حد سواء .

ويمكن أن تمثل إعادة الشرعية الدولية خطوة أولية صوب اقرار السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها . وهذا بدوره سيسمح بتكريس المصادر البشرية والمادية لإعادة البناء والتنمية في المنطقة .

وان تركيا على استعداد للاسهام في الجهود التي سيضطلع بها على نحو مشترك من أجل تحقيق بيئة سلمية ومستقرة وأمنة في المنطقة بمجرد التغلب على الأزمة الحالية .
وشامل تركيا في أن تحسم الأزمة سريعا وبأقل قدر ممكن من المعاناة والدمار . كما
تود تركيا أن ترى العراق يحتل مكانته المشروعة كعضو محترم ومسؤول في أسرة الأمم ،
وسلامته الإقليمية محفوظة ، مقدما اسهاماته في التعاون والتعايش السلمي في جزء بالغ
الحساسية من العالم .

اننا نناشد حكومة العراق مرة أخرى الاستجابة لدعوة الأمم المتحدة والامتنثال
امتثالا كاملا وفوريا لقرارات مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات
الرقيقة التي وجهها إليّ .
المتكلم التالي ممثل السويد . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء
ببيانه .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن اضم صوتي الى المتكلمين الآخرين لاهنئكم على
توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . اننا نكن احتراما بالغاً لكم شخصيا ولبلدكم .
اسمحوا لي أيضا أن اعرب للسفير بغبيني اديتو نزينغيا على تقديرنا لقيادته
الماهرة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير .

بعد ثماني سنوات طويلة من الحرب بين ايران والعراق ، تتكشف الآن في منطقة
الخليج الفارسي مأساة جديدة . ويعود سببها الى غزو العراق للكويت . لقد بدأت هذه
الحرب في ٢ آب/اغسطس من العام الماضي ، عندما هاجم العراق جاره الاصغر ، العضو
الوحي في الأمم المتحدة .

هذه مأساة للكويت ولشعبي الكويت والعراق ، بل هي أيضا مسألة ذات أهمية
رئيسية بالنسبة لنا جميعا . فأمّن وسيادة جميع الدول عرضة للخطر . ان التضامن
ورؤيا الأمن الجماعي عمودان أساسيان من أعمدة الأمم المتحدة .

كان موقف السويد منذ البداية واضحا وضوح الشمس . إن غزو الكويت وضربها بعد ذلك يمثلان انتهاكا خطيرا لابطس المبادئ الاساسية للقانون الدولي . فالمنازعات بين الدول ينبغي حسمها بالطرق السلمية ، واكتساب الاراضي بالقوة لا يمكن قبوله مهما كانت الظروف .

وان السويد ، بوصفها عضوا في الامم المتحدة ، تؤيد جميع قرارات مجلس الامن بشأن الحالة بين العراق والكويت ، بما في ذلك القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . ويستند تأييدنا الى المبدأ القائل بأن الهدف النهائي للأمم المتحدة هو الدفاع عن السلم والامن الدوليين . وقد يتطلب تحقيق هذا الهدف ، كملاذ أخير ، كما ينص عليه الميثاق ، استخدام القوة عندما لا تكون التدابير الاخرى كافية .

لقد كنا نأمل في أن تساعدنا هذه القرارات على ايجاد تسوية سلمية للنزاع على أساس الشرعية الدولية . ويؤسفنا الوضع الذي ظهر بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ، ولكن كان بإمكان العراق بالموافقة على الانسحاب من الكويت أن ينهي تفاقم الأزمة . ويحزننا أن يؤدي فشل الدبلوماسية الى وقوع اصابات ومعاناة بين عدد كبير من الناس . ومن الضروري الآن انهاء الحرب بسرعة على اساس قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي . ونحن نرحب بالمبادرات التي يتخذها الاتحاد السوفياتي وايران وغيرهما .

إننا نفهم من الاعلان الصادر في بغداد يوم أمس أن العراق قد يكون على استعداد للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والانسحاب من الكويت . وبالطبع ، يلزم تقديم المزيد من التوضيح لهذا الاعلان ، ولكن هناك شيء واضح : وفقا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، يتعين على العراق الانسحاب دون شروط . وإذا ابقى العراق ، بصورة قاطعة ، استعدادا للامتثال دون شروط لمطالب مجلس الامن ، فينبغي حينئذ النظر في وقف الاعمال القتالية بالاقتران مع الانسحاب الكامل والسريع للقوات العراقية من الكويت . وهكذا ، توضع جدية النوايا العراقية موضع اختبار .

وفي رأينا ينبغي لمجلس الامن أن يواصل رصد تطورات الصراع بعناية . ولا ينبغي التفاضي اطلاقا عن أية امكانية لاجاد حل سلمي قد يؤدي الى تنفيذ قرارات مجلس

الامن . ينبغي أن يكون من الواضح تماما أن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لا يخول باستخدام الوسائل العسكرية لأغراض تتجاوز ما قرره الأمم المتحدة . ومن الهام أيضا التقيّد بالقانون الانساني وقوانين النزاعات المسلحة واحترامها .

ان الطريقة التي سيتم بها وضع نهاية للصراع لها أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل المنطقة ولعلاقاتها مع بقية العالم . وسيؤثر هذا أيضا على دور الأمم المتحدة في الساحة العالمية ونوعية التعاون الدولي بعد الحرب الباردة .

وتتطلع الأمم المتحدة وأمينها العام بدور بارز في الاعداد لوضع ما بعد الحرب . وكما نفهم ، تقوم الامانة العامة بالاعداد لامكانية القيام بعملية لصيانة السلم بعد انسحاب العراق من الكويت .

وسيتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تتحمل العبء المتمثل بالاحتياجات الانسانية بعد الحرب . ولابد من الاعداد جيدا لهذه المهمة الجسيمة . وحتى في الوقت الذي تستمر فيه الحرب ، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تواجه التحديات الانسانية الملحة العديدة . وقد تكون الزيارة القريبة التي سيقوم بها ممثلو منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الى العراق قيّمة للغاية بالفعل .

وستواصل السويد تقديم مساعدتها للسكان المتضررين عن طريق الاغاثة الطارئة بالتعاون مع الأمم المتحدة والصليب الاحمر والمنظمات السويدية الاهلية المختلفة . وبعد انسحاب العراق من الكويت ، ينبغي أيضا للأمم المتحدة أن تقوم ، بالتعاون مع بلدان المنطقة ، بدور نشط في الجهود الرامية الى وضع الترتيبات لاقامة نظام للامن والاستقرار الاقليميين في منطقة الخليج الفارسي .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن المشكلة الفلسطينية يجب معالجتها بشكل عاجل من قبل الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب . وما لم نبدأ عملية سلم حقيقية لتلبية المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني فإن الشرق الاوسط سيظل منكوبا بعدم الاستقرار بعد نهاية الصراع العراقي - الكويتي .

وينبغي للأمم المتحدة أيضا في فترة ما بعد الحرب أن تسهم بنشاط في اجراء مناقشة جادة حول الاسلحة في منطقة الشرق الاوسط الاوسع .

ولكن السؤال الرئيسي والمعجل هو : هل ستسود قوة القانون أم سيسود قانون القوة ؟ على العراق أن يغادر الكويت . هذا مطلب أساسي للسلم والأمن الدوليين يستند الى احترام قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي .
وليكن من الواضح أن مفتاح وضع نهاية للمأساة الجارية أمامنا هو في يدي الرئيس صدام حسين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السويد على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .
المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود فقط أن أقوم بمداخلة قصيرة رداً على الأسئلة التي وجهها السي
الممثل الدائم للمملكة المتحدة يوم الخميس .

سألني السير ديفيد :

"أولاً ، ما هي طبيعة التهديد العسكري الذي مثله العراق للمملكة

العربية السعودية منذ ٢ آب/أغسطس ولا يزال يمثلته حتى اليوم ؟ ثانياً ، هل

تلقت المملكة العربية السعودية أية إشارات ، مباشرة أو غير مباشرة ، عن

استعداد العراق لامتثال لقرارات مجلس الأمن والانسحاب من الكويت ؟ (S/PV.2977

(closed) (Part II) ص ٧٩ - ٨٠)

كلاهما سؤالان مهمان ، أجيب عليهما بسرور .

يعلم المجلس أنه قبل أن يغزو العراق الكويت كانت هناك تهديدات عدة ، تلتها

تحركات عسكرية أُردفت بتمركز الجيوش في تشكيلات هجومية على حدود الكويت . ولقد

أبانت أجهزة المراقبة التابعة لنا الصورة بتمامها . كما أبانت أجهزة المراقبة لدى

بلدان أخرى الصورة أيضاً .

انتاب القلق أصدقاء الكويتيين . وانتابنا القلق نحن أيضاً . إلا أنه كانت

لدينا تأكيدات محددة ، تأكيدات خاصة ، من القيادة في العراق . ولقد حصلنا على هذه

التأكيدات ، مليكنا حمل عليها ، حكومتنا حصلت عليها ، ورئيس جمهورية مصر شخصياً

حمل عليها أيضاً . كان قادة بلدان عدة قد حملوا شخصياً على تأكيدات من القيادة

العراقية بعدم غزو الكويت .

في الثاني من آب/أغسطس صُدمنا بغزو الكويت بينما كانت المفاوضات جارية ،

بعد ست ساعات من تعليق الاجتماع المعقود في جدة في دورة تفاوضية بين نائب رئيس

العراق وولي عهد الكويت .

بعد خمسة أيام على ذلك كانت التشكيلات نفسها - بلغت ١٢٠ ٠٠٠ جندي - متمركزة

على حدود المملكة العربية السعودية واتخذت نفس التشكيل الهجومية ، وخلصت تقارير

قادتنا العسكريين إلى أنها عملية هجومية . ولقد حصلنا على التأكيدات نفسها التي

أعطيت للكويت ، وان المملكة العربية السعودية لن تتعرض للتهديد ، وكان الجنود كانوا يقضون عطلة نهاية الاسبوع في رحلة ترفيهية .

وأعتقد أننا سنكون حمقى لو حملنا هزل التأكيدات محلل الجد ، بعد أن رأينا ما تعرضت له الكويت بعد كل التأكيدات التي تلقيناها . لذلك لم يساورنا أي شك حول معنى ذلك التهديد .

ولا أود أن أضيف الى تلك المعلومات التي وصلتنا من مصادر عربية أخرى بارزة بشأن مخططات سرية بصدد نوايا القيادة العراقية وبخاصة ما تعلق منها بالمملكة العربية السعودية . ولم يخامرنا شك بأن العراق كان يضمّر المخططات الهجومية نفسها كما فعل بشأن الكويت ، ولم يكن من خيار سوى اتخاذ الاجراءات الدفاعية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية .

ولا أحسب أن أية قيادة مسؤولة في العالم كانت ستتحمل مسؤولية التخلي عن بلدها دون اتخاذ كل الاجراءات الضرورية للدفاع عنه في ظل تلك الظروف . وكل إمرئ يعلن أن المملكة العربية السعودية كان عليها أن تتخذ مسارا مختلفا إنما هو غير حريص على المملكة العربية السعودية ، ولا يقدر ببساطة ما يجب أن تكون عليه مسؤولية القيادة تجاه شعبها وبلادها .

إننا ندرك اليوم الاستعدادات التي اتخذتها القوات العراقية منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية . إن العراق تخلى ببساطة عن جميع مكاسبه من أجل وضع نهاية لتلك الحرب . والاستعدادات العسكرية العراقية ، التي أصبحت واضحة اليوم ، تدل على نوع المخططات التي كان يخطط لها العراق للمنطقة .

أمل أن يكون هذا الجواب شافيا للسير ديغيد عن السؤال الاول .

بالنسبة للسؤال الثاني ، فيما إذا كانت هناك أية بوادر ، مباشرة أو غير مباشرة ، على استعداد العراق للامتنثال لقرارات مجلس الامن ، فإننا بالتأكيد لم نر أية بوادر أكثر من تلك التي حصل عليها أعضاء المجلس .

والبادرة الأخيرة ، التي وردت أمس ، والتي وضع فيها مجلس قيادة الثورة العراقي شروطا أمام مجلس الامن للامتنثال أكثر من الشروط التي طالبت بها قرارات

المجلس من العراق ، لا تبشر لسوء الحظ ، بتسوية سلمية . لقد أعطيت مهلة خمسة شهور ونصف من أجل التوصل الى تسوية سلمية . فبعد أن بدأت الحرب في ٢ آب/أغسطس انتظر مجلس الامن حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ، وأعطى مهلة كاملة ، على أمل أن تتمثل القيادة العراقية لقرارات المجلس . ولهذا فأنني أتعجب عندما يطلب الناس مهلة الآن . ألم تكن مهلة خمسة شهور ونصف كافية ؟

هل ان البيان الذي لم تذكر فيه الكويت بادرة جادة ؟ ان الجلاء مذكور على أنه أحد العناصر التي يمكن مناقشتها ، بطريقة ما . إن هذا لا يعني بالنسبة لنا بادرة على السلام . في حالة حرب ، حرب قاسية يعاني فيها الناس كثيرا ، ناس كثيرون من أكثر من بلد - من العراق والكويت ، واليوم من المملكة العربية السعودية يعانون أيضا - فان ذكرا عابرا للجلاء لا يمكن أن يكون بادرة على السلام .

بادرة كهذه ربما تتمثل في الطريقة التي تعامل بها العراق مع ايران عندما أراد أن يسوي المشكلة بينهما . ففي رسالة واحدة سوى الرئيس العراقي المسألة مع ايران . هذه هي الطريقة التي تسوي بها المشكلة اليوم إذا أراد العراقيون فعلا وقف الحرب . وإلا ، فان أية بوادر ستكون مجرد مناورات تعيسة على حساب الناس المعرضين للخطر ، وليس الذين يقبعون في أمان في المخابئ المحصنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل الكويت ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، ان سبب طلبي للحديث أمامكم اليوم هو الاجابة على الاسئلة التي وجهها الي صديقي المندوب الدائم للولايات المتحدة . لكنني ، وقبل أن أجيب على هذه الاسئلة ، أود أن أقرأ على مجلسكم الموقر البيان التالي الذي أصدرته حكومة بلادي إشر البيان العراقي الذي تناقلته وكالات الانباء يوم أمس بشأن ما يسمى بقبول العراق الانسحاب من الكويت :

"إن ما تناقلته وسائل الاعلام بشأن البيان الذي أعلنه النظام العراقي اليوم والمتضمن شروطه للانسحاب من الكويت لا يضيف جديدا للموقف العراقي المتعنّت ، ويعتبر إحدى حلقات سياسة الخداع والتضليل والمماطلة التي دأب النظام العراقي على انتهاجها منذ غزوه الآثم للكويت ، وتكرارا لمحاولاته ومناوراته اليائسة للالتفاف حول قرارات مجلس الأمن ، ولمحاولة كسر العزلة التي يشهدها هذا النظام ، وشق الاجماع الدولي الرافض لاستمرار احتلاله الغاشم للكويت .

"إن الكويت تؤكد وضوح الموقف الثابت لها في التمسك بالتطبيق الكامل وغير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة بقضية الكويت ، وتطالب بتوجيه أنظار العالم واهتمامه إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الكويتي الصابر على أرض الكويت منذ الثاني من آب/اغسطس الماضي ، وما يعانيه أبناؤنا الأسرى والمعتقلون يوميا في معتقلاتهم من منوف القتل والبطش والتنكيل على أيدي قوات النظام العراقي الفادر .

"إن الكويت ، في الوقت الذي تدعو فيه المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل بحزم لوضع حد للوضع المريع الذي يعيشه أبناء الشعب الكويتي ، وتكثيف جهوده الجادة لارغام النظام العراقي على الانصياع لتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن المعنية دون قيد أو شرط ، وإعادة الحق إلى نصابه بما يؤدي إلى تحقيق

الامن والاستقرار في المنطقة ، وتعزيز دعائم النظام الدولي الجديد وتوجهاته نحو عالم آمن مستقر ، ليهيب بالشعب العراقي الشقيق للوقوف وقفة رجل واحد في وجه الظالم وفي وجه الظلم والظفيان ، وتخليص العراق من قيادته المستبدة التي أدت بسياساتها المنحرفة إلى كوارث متلاحقة كان أول ضحاياها العراقي والمواطن العراقي ، وما ترتب على هذه السياسة من نتائج خطيرة أدت إلى دفع الامتين العربية والاسلامية إلى المزيد من الفرقة والتفكك والدمار" .

فيما يتعلق بالمجهودات الدبلوماسية الجارية الآن ، فإن موقف بلادي من هذه المجهودات التي من الممكن ان تتم بعد صدور البيان العراقي ، هو الترحيب بها والتشجيع لها بغية استيضاح الموقف العراقي أكثر فأكثر ، وبغية مزيد من الاقناع والضغط على العراق لالغاء شروطه غير المعقولة أو المقبولة الواردة في بيانه يوم أمس .

لكننا ، وفي نفس الوقت ، لا نتفق والدعوات التي بدأت تظهر خصوصا من بعض أعضاء مجلس الأمن بوقف مؤقت أو كامل ، جزئي أو شامل ، لإطلاق النار ، انطلاقا من الرغبة في اتاحة الفرصة للمسامي الدبلوماسية الجارية الآن أن تؤتي ثمارها . إن هذه المسامي لم تتوقف منذ بدء العمليات العسكرية ، فهناك مبعوثون عراقيون سافروا للخارج . كما أن هناك مبعوثين أجانب وصلوا إلى بغداد للتفاوض . ولعل آخرهم كان المبعوث الشخصي للرئيس السوفياتي . إننا نرحب بهذه المجهودات ونشجعها ، ونرجو لها الاستمرار بنفس الطريقة ، ودون حاجة إلى ادخال عنصر جديد وهو وقف اطلاق النار قبل الانصياع العراقي الكامل لقرارات مجلس الأمن . إننا على العكس من ذلك نعتقد أنه إذا كان هناك من يقول إن شمة تغييرا حصل في الموقف العراقي ، فإن هذا التغيير جاء بسبب استخدام القوة ضده ، والقوة وحدها ، ومع الاسف ، يبدو أنها اللفة الوحيدة التي يفهمها النظام العراقي . هذا فيما يتعلق بموقفنا من المجهودات الدبلوماسية الجارية .

انتقل الآن إلى الاسئلة التي وجهها اليّ مندوب الولايات المتحدة .

السؤال الاول : "ما هي الجهود التي بذلتها الكويت للوصول إلى حل متفاوض عليه بشأن موضوع الحدود مع العراق في الفترة قبل الثاني من آب/اغسطس ؟" والجواب هو :

منذ توقيع اتفاقية الحدود بين الكويت والعراق عام ١٩٦٣ التي وقعها عن الجانب العراقي رئيس العراق السابق السيد أحمد حسن البكر وعن الجانب الكويتي الامير الراحل لدولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح ، هذه الاتفاقية والتي تم ايداعها في حينه لدى الأمم المتحدة . منذ ذلك التاريخ والكويت تطالب العراق من خلال اتصالاتها الثنائية عالية المستوى ، ومن خلال سفيرها في بغداد والسفير العراقي في الكويت بضرورة تشكيل اللجان الفنية التي تم الاتفاق على تشكيلها عند توقيع اتفاقية الحدود ، وذلك لترسيم الحدود .

وكما تعلمون فإن اتفاقية الحدود المعقودة عام ١٩٦٣ ، وصفت الحدود بين البلدين بدقة ، وهو ما يسمى بخط جامعة الدول العربية وتركت للجان الفنية مهمة وضع علامات الحدود على الطبيعة كما هو موصوف عنها في اتفاقية عام ١٩٦٣ .

لكننا ومع مزيد من الاسف كنا ولثلاث سنوات تلت نتلقى من العراق العذر تلو العذر تهربا من تشكيل هذه اللجان بدعوى الانشغال بالامور الداخلية للعراق وفي التطورات التي تطرأ هناك ، وثارة بأنه لا خلاف على الاطلاق على هذا الموضوع ، وبالتالي : لم الاستعجال ؟

وفي عام ١٩٦٦ ، وافقت العراق على تشكيل اللجان الفنية وبدأت اجتماعاتها بصورة متفرقة جدا خلال العامين التاليين ولم تأخذ العراق اجتماعات هذه اللجان بآية جدية . وكانت أساليب التهرب والمماطلة هي من العلامات المميزة للتصرف العراقي . منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٣ ، بدأت الحكومة العراقية تقوم باعتداءات حدودية وبمحاولات توغل في داخل الاراضي الكويتية .

وفي عام ١٩٧٣ ، سافر وزير خارجية الكويت ، الشيخ صباح الاحمد إلى بغداد وحاول ايجاد حل لهذه الاعتداءات وتنشيط أعمال اللجان الفنية ، كما زار العراق بعد ذلك سمو الامير الشيخ جابر الاحمد عندما كان رئيسا للوزراء حينذاك ، وحاول جاهدا اقناع القيادة العراقية بضرورة أخذ الامور مأخذا جديا ، وحاول تهيئة ارضية مناسبة جديدة لمثل هذا الفهم ومحاوله زرع الثقة لدى الحكومة العراقية ، وتم توقيع ست اتفاقيات للتعاون بين البلدين هدفت إلى توطيد أواصر العلاقات بين البلدين حتى يبدو أن موضوع ترسيم الحدود مبني على ارضية من التفاهم السياسي والاستقرار السياسي .

واستمرت الزيارات ونشط الشارع الكويتي وانضمت الهيئات الشعبية الكويتية إلى مطالب الحكومة بأن مثل هذا الوضع مع العراق هو وضع لا يجوز له أن يستمر وسافرت وفود شعبية كثيرة إلى العراق وقابلت المسؤولين وكان رؤساء تحرير الصحف الكويتية في مقابلاتهم مع رئيس النظام العراقي الحالي يشيرون هذا الموضوع ، وكان الجواب دائما : لا تستعجلوا الامر ، إن حدودكم محفوظة وإن حدودكم هي في أي نقطة تشاءونها في داخل العراق . وكان الامر كما تعلمون هو نموذج من نماذج المماطلة .

وعند ذلك الوقت نشبت الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمانين سنوات قامت خلالها العراق بمبادرات ذاتية تجاه المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية الشقيقة ، وانتهت موضوع الخلافات الحدودية مع هاتين الدولتين . ولم تشأ الحكومة الكويتية أن تشير هذا الموضوع مع العراق في هذا الوضع الحرج الذي تمر فيه العراق ، رغم المطالب الشعبية ورغم نصائح بعض الاصدقاء من الدول . إلا أن ردنا كان دائما ان الكويت وهي تقدم ذلك العون غير المحدود للعراق في حربه مع ايران ، لا تريد أن تبتز العراق في هذا الوقت ، وقت محنته .

وبعد انتهاء الحرب مباشرة ، بدأ وزير خارجية الكويت معاودة الكتابة إلى زميله الوزير العراقي واستلم ردا على ذلك بأن الموضوع أصبح الآن خارج نطاق الوزراء ، الموضوع هو على مستويات أعلى . وقام على الفور سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في عام ١٩٨٩ بزيارة إلى العراق وفتح ملف الحدود بكامله مع القيادة العراقية ، وكان الرفض جوابا غير قابل للمناقشة من جانب الحكومة العراقية .

بعد ذلك بأشهر سافر صاحب السمو الامير بنفسه إلى العراق وفتح نفس الموضوع ، والجواب هو نفس الجواب : الرفض والمماطلة ، إلى أن وصلت المذكرة العراقية إلى جامعة الدول العربية يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وفيها اتهامات باطلة للكويت ، أربعة اتهامات ، من بينها اتهام الكويت بأنها لا تريد تصفية موضوع الحدود مع العراق .

بعد يومين اثنين من استلام المذكرة وتوزيعها على أعضاء جامعة الدول العربية ، ردت حكومة الكويت بمذكرة أخرى إلى الجامعة طالبت فيها تشكيل هيئة تحكيم عربية أو دولية يتفق عليها الطرفان للنظر في نقاط الخلاف التي أشارتها الحكومة العراقية في مذكرتها . وبدأ الرؤساء العرب ينشطون لمحاولة تلافي تطور النزاع بين الكويت والعراق . لكن الحكومة العراقية رفضت الاقتراح الكويتي بولاية هيئة تحكيم عربية أو هيئة تحكيم دولية ، وصممت على أن يكون التفاوض ثنائيا ، بين الكويت والعراق .

وبعد تدخل من بعض الاشقاء رؤساء الدول العربية وافقت حكومة الكويت على الاجتماع في جدة ، وكما تعلمون كان الاجتماع عالي المستوى حضره من الجانب العراقي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومن الجانب الكويتي سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .

وكان اجتماعا غريبا في نوعه حيث أن رئيس الوفد العراقي ومنذ أول وصوله الى جدة لم يميّز على أنه جاء لكي يجتمع ويناقش نقاطا واردة في مذكرة ، شكوى ، مقدمة لجامعة الدول العربية . عقدت جلسة يتيمة واحدة بين سمو ولي العهد وبين الجانب العراقي وتلتها جلسة مراسيمية بين أعضاء الوفدين . واعتذر رئيس الوفد العراقي على أنه مريض ، وأن لديه صداعا ، وأنه يريد أن يؤدي العمرة في مكة المكرمة وتهرب من مواصلة الاجتماع . وانقادا لذلك الاجتماع وافقت الكويت على أن تستمر الاجتماعات . كان ذلك يوم الثلاثاء والاربعاء ، وافق وفد الكويت على أن تستمر الاجتماعات يوم السبت ، أي بعد ذلك بيومين في بغداد ، على أن تليها اجتماعات أخرى في الكويت . وكان ذلك اتفاقا رعته المملكة العربية السعودية وسافر وفدا البلدين . وبعد ذلك الاتفاق بثماني ساعات زحفت الجيوش العراقية لكي تحتل الكويت وتمحوها وتريد محوها من خريطة العالم .

هذه هي محاولتنا منذ ١٩٦٣ فيما يتعلق بموضوع الحدود .

السؤال الثاني : هل تقبل حكومة الكويت التفاوض مع العراق بعد التزامها بالعناصر الواردة في القرار ، وفقا للفقرة الثالثة من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ؟

الجواب ، بعد صدور القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) يوم الثالث من آب/أغسطس وجهت حكومة الكويت رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة أبلغته فيها بقبول دولة الكويت الرسمي لذلك القرار . وإننا نعلن من هذا المنبر أنه وبعد الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية الفازية من الكويت ، فإننا مستعدون للجلوس مع الحكومة العراقية للنظر في المواضيع المعلقة وحلها بالطرق السلمية التي دأبت الكويت على انتهاجها . لكننا في نفس الوقت نود أن نبلغ الاخوة بأن المفهوم العراقي يجب أن يكون واضحا ، وهو أن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ينص على الانسحاب الكامل وغير المشروط أولا ، ثم بعد ذلك ، بعد ذلك فقط ، يتم التفاوض على حل المشاكل المعلقة بين البلدين بالطريقة السلمية .

السؤال الثالث : هل أبت العراق استعدادها للكويت بأن أي حل متفاوض عليه سيكون أمرا محتملا ؟

الجواب ، منذ يوم الثاني من آب/أغسطس يحتل العراق الكويت ، ويوم الرابع من آب/أغسطس ضمت العراق الكويت واعتبرته زورا وبهتانا جزءا منها ، وإن مندوب العراق المتواجد أمامكم الآن يصعب عليه أن يذكر كلمة الكويت ، كما أن البيان الذي يُدعى بأنه جاء لكي يدل على قبول العراق للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لم يشر الى كلمة الكويت لا من قريب ولا من بعيد .

السؤال الرابع : هل تعتقد بأن أي وقف لاطلاق النار سيكون مفيدا لتشجيع الانسحاب العراقي من الكويت كما هو منصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ؟

الجواب ، لقد أوضحت موقف الكويت في كلمتي الافتتاحية أمامكم ، إننا نعتقد بأن أي وقف لاطلاق النار سواء كان مؤقتا أو دائما ، جزئيا أو شاملا ، سيكون رسالة خاطئة يوجهها مجلسكم الموقر الى القيادة العراقية ، وسيكون تمهيدا لخدعة كبرى يقدمها مجلسكم لذلك النظام لكي يعيد ترتيب صفوفه ويعاود عدوانه مرة أخرى ليس فقط على الكويت إنما على الدول العربية المجاورة . هذا هو جوابي على السؤال الرابع والآخر .

لعل الدول الاعضاء التي طلبت انعقاد مجلس الأمن للنظر في تطورات الوضع في الخليج بغية الوصول لوقف اطلاق النار لاقناع القيادة العراقية بقبول قرارات مجلس الأمن ، لعل هؤلاء الاعضاء وجدوا بعد قراءتهم للبيان العراقي واستماعهم لكلمة مندوبه قبل يومين كم هم يحرثون في البحر ، وكم هم يخدمون وبطريقة غير مباشرة أحلام وأوهام النظام العراقي . فمثل النظام العراقي طوال مداخلاته أمامكم ، وكذلك البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي يوم أمس ، لم يتعرض لا من قريب أو بعيد الى جريمته ضد الكويت ، احتلاله لها ، وتدميره لمقدراتها ، هم يتحدثون عن حرب يدعونها مفروضة عليهم دون سبب ، يتكلمون عن كل شيء إلا السبب الرئيسي لهذه الازمة التي تسمونها ، أو يسميها أصحاب طلب انعقاد المجلس ، أزمة الخليج ، يصعب على مندوب العراق ذكر كلمة الكويت ، لأنه يعلم أن تجربة العراق المريرة في الكويت هي التي ستقلب نظامه رأسا على عقب ، وستخلص الشعب العراقي من ذلك النظام ، وسيكون الشعب العراقي بعده حرا طليقا مسخرا طاقاته لبناء اقتصاده ولازدهار شعبه .

إن إلقاء اللوم على المجلس هو عادة سبقك ، أيها المندوب العراقي ، اليها كل خاسر لقضية بلاده . إن التاريخ يتحدى العراق ويتحدى نظام العراق ويتحدى الدكتاتور المتسلط على شعب العراق في أن يعالج ملب الموضوع . ملب الموضوع هو احتلال الكويت البلد المستقل الآمن . إذا ما تعاملت عن الحقيقة ، فانك لن تسقطها من أعين العالم . إن العالم كله هو الذي سيأخذ الحق عنوة من نظامك .

إن العراق سيُرغم على ذكر كلمة الكويت والتعامل معه . إن شعبنا الكويتي سيكون في حسابه لكم عسيرا . لكن سيكون كعادته كبيرا في أخلاقه وقيمته وحفاظه على أوامر القربى والجوار . وسيكون متمسكا بمبادئ الاسلام ، بالمبادئ الحقيقية لهذا الدين الحنيف . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي في قائمتي هو

ممثل العراق وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : إن الغرض من حضوري هذه الجلسة كان للإجابة

على الأسئلة التي تفضل ووجهها اليّ سعادة سفير المملكة المتحدة السير ديفيد هاناي وكذلك سعادة سفير الاتحاد السوفياتي السيد فورونتسوف . ولكن ما سمعته في هذه الجلسة يدعوني الى أن أشير الى تحفظاتي التي أشرت بها في اليوم الاول لهذا الاجتماع وهو أنه خلافا للغرض الذي طلبت بعض الدول عقده تحول هذا الاجتماع الى جلسة مغلقة يمول ويجول فيه الكثير من المنافقين والكذبة والافتراء . فقد سمعنا قبل قليل كلمة لأحد السفراء الاعزاء شخصا عليّ ولكنه لم يخجل بأن يطالب بالشرعية الدولية وبالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية ، وأنا لا أتردد في أن أقول الكويت لأن أرض الكويت عزيزة علينا . ولكن الخونة فيها هم غير المرغوبين فيها . أقول إن هذا السفير ، وبلاده تحتل ثلث جزيرة قبرص منذ سنين طويلة خلافا لقرارات مجلس الامن ، يطالبنا الآن بأن نطبق قرارات مجلس الامن ولا يجوز احتلال أراضي الغير بالقوة .

هناك زميل آخر عزيز يدعي وادعى أمامكم الآن أن العراق كان ينبغي أن يهدد بغزو بلاده دون أن يثبت أي دليل على ذلك . كما أن بلاده لم تشر ولو كلمة واحدة حول وجود مثل هذه النية لدى الجانب العراقي إلا حينما قام وزير الدفاع الأمريكي بزيارة بلاده لمدة يومين ويعلم الله ماذا قال لهم حينما ظهروا فجأة وقالوا نعم هناك أدلة على أن العراق ينبغي غزو السعودية .

قبل أن أرد على فرد قزم يجلس الى يميني حينما تناول عليّ شخصا محاولا

استغزاني واستعمل كلمات نابية وسادية . وتوصلت به المفاقة الى أن يطالب بقلب نظام الحكم في العراق ، قبل أن أرد على هذا القزم اسمحو لي أن أقتبس بعض الفقرات التي صدرت من البيان الجزائري حول المذابح التي تدور في العراق . إن الرئاسة في جمهورية الجزائر الشقيقة أصدرت أمراً بيانا وردت فيه الفقرات التالية :

"إن هذه المذبحة تكشف في واقع الامر عن الطبيعة الخفية للحرب التي شنت على الشعب العراقي التي بعد أن كانت عملية تدمير منتظم للقدرة الاقتصادية والعسكرية العراقية أصبحت تبدو اليوم أنها حرب إبادة . إن الجزائر تندد بشدة باطماع بعض الدول العظمى التي تريد إرساء نظام جديد بالنار والدم . وتندد أيضا بتواطؤ بعض البلدان العربية التي تقدم دعمها القوي لعملية إبادة جنس موجهة ضد شعب شقيق" .

ثم يَمْضِي البيان قائلاً :

"وتذكر الجزائر بأن تدخل القوات المتحالفة الذي يتم تحت قناع القانون الدولي ما هو في الواقع سوى عملية تدمير شاملة تكتسي من خلال التنكيل بالابرياء طابع جريمة ضد الانسانية" .

أكتفي بهذا القدر من اقتباساتي من بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية الموقرة .

والآن يسرني أن أجيب على الاسئلة التي تفضل السير ديفيد هاناي في اليوم الاول بتوجيهها اليّ . وربما يسمح لي أيضا بأن أوجه له في النهاية بعض الاسئلة .

السؤال الاول حسبما أذكر كان فيما يتعلق بمدى استعداد العراق الانسحاب الفوري من الاراضي الكويتية ؟ أرجو أن أذكر السير ديفيد وأذكر زملاءه حول هذه الطاولة بأن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي سبق أن أعلن العراق أمراً عن استعداده للتعامل معه يشير الى الانسحاب من الاراضي الكويتية كما يشير في نفس الوقت الى المفاوضات الفورية المباشرة . وواقع أن بعض الدول تتعامل عن هذه الفقرة وتركز على الفقرة الاولى من القرار يؤكد صحة الموقف المبدئي العراقي الذي يطالب دوماً بأن جميع

قرارات مجلس الامن يجب أن تطبق وأن الشرعية الدولية كل لا يتجزأ وهي تشمل الجميع ولا تطبق بطريقة انتقائية .

هل العراق يحترم اتفاقية جنيف ؟ نعم نحن نحترم جميع اتفاقيات جنيف ولكن دعني أذكر زميلي السير ديفيد بأن اتفاقيات جنيف لا تقتصر على موضوع معاملة الاسرى وإنما تشمل أيضا ، خصوصا الاتفاقية الرابعة منها ، حماية المدنيين من آثار الحرب وشرورها . ولهذا فسوف أسأله في نهاية جوابي الى أي مدى التزمت بلاده باتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين .

بالنسبة لمعاملة الاسرى فإن معاملتهم جيدة من حيث ضمان سلامتهم وصحتهم وكرامتهم وما الاسئلة القليلة التي وجهت الى البعض منهم في أول يوم من وقوعهم أسرى ، السؤال عن اسمهم ووحداتهم العسكرية وغير ذلك من الاسئلة مما تجيزه صراحة اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب . أما ظهورهم في التليفزيون العراقي فلم يكن من قبيل التشهير وإنما لمجرد التثبيت بأنهم فعلا وقعوا أسرى وأنهم أحياء يرزقون . ومع هذا توقف العراق منذ ذلك الحين ، حينما شاهد بعض الاحتجاجات على ذلك ، عن اظهار أي أسير أجنبي على شاشة التليفزيون . أما السؤال عن أين يمسك هؤلاء الاسرى . فبكل صراحة لا أعرف عن ذلك سوى أنني يمكنني أن أقول مبدئيا بأنهم ممسكون في أماكن آمنة لحياتهم .

السؤال الآخر الذي تفضل به السير ديفيد هو هل يلتزم العراق بعدم استعمال الاسلحة الكيميائية . نعم لقد سبق أن قلنا ذلك ولكن حتى في اتفاقية منع الاسلحة الكيميائية الاصلية فان العراق قد تحفظ بأنه يحتفظ بحق استعمالها حينما يكون المقابل قد استعملها ضده . وهنا أود أن أشير الى أنه منذ توقيع تلك الاتفاقية الى الآن تطورت الكثير من اسلحة الابادة الشاملة . ولهذا فإننا نعامل الاسلحة الكيميائية كما نعامل الاسلحة البيولوجية والذرية أو غيرها من اسلحة الدمار الشامل . فإذا ما تم استعمال أي من هذه الاسلحة فإن العراق يحتفظ بحقه في الرد بالمثل .

كما أننا نعتقد بأن القصف الجوي المكثف المستمر ليل نهار وفي كل لحظة من مستويات عالية اذا استمر فسوف يشكل استعمالا لاسلحة ذات دمار شامل .

أرجو أن أكون قد أجبت على جميع الاسئلة التي تفضل بها سعادة سفير المملكة المتحدة . ولكن لدي بعض الاسئلة اليه أرجو أن يتكرم ، إذا أراد أن يجيب عليها في هذه الجلسة أو في وقت آخر . السؤال الاول : الى أي مدى التزمت بريطانيا العظمى وحلفاؤها بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين خصوصا ونحن نرى أن القصف العشوائي يتم ليل نهار من قِبَل أمريكا وبريطانيا وغيرها من حلفائها ؟ السؤال الثاني : لماذا امتنعت بريطانيا عن السماح لشحنات الادوية التي سبق للعراق أن تعاقد عليها مع شركات بريطانية ودفع أثمانها ، رغم أن قرارات مجلس الامن تنص صراحة على استثناء الادوية من قرارات المقاطعة ؟ السؤال الثالث : كيف التزمت بريطانيا باتفاقية وقف انتشار الاسلحة الذرية وقرارات المؤتمر العام وقرار الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بتحريم مهاجمة المنشآت النووية سواء العاملة أو التي تحت الانشاء وضرورة تطبيق عقوبات الفصل السابع الواردة في الميثاق من قِبَل مجلس الامن على من يخالف ذلك ؟ السؤال الرابع : هل اتخذت الحكومة البريطانية الاجراءات اللازمة للحيلولة دون صدور اشعاعات ذرية حينما ساهمت بقصف هذه المنشآت النووية في العراق ؟ أرجو ، كما قلت ، أن تتاح لزميلي السير ديفيد الفرمة للجابة على هذه الاسئلة .

بالنسبة الى سؤال زميلي سعادة السفير فورونتسوف عن مدى استعداد العراق للانسحاب فاعتقد أن مبادرة العراق الصادرة أمس وقرب تحقق الاتصالات الشخصية يوم الاثنين القادم بين السيد وزير الخارجية العراقي والسلطات السوفياتية المختصة ربما يعطيان الجواب النهائي على سؤاله . ولكني أريد أن أسأله أيضا ، هل مازال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمين بالبيان المشترك الصادر في ٢٩ من شهر كانون الثاني/يناير الماضي ؟

ختاما أود أن أشير الى أن مجلس الأمن ينبغي ألا يسمح لأي فرد مهما كان ، ولكن خصوصا اذا كان هذا الفرد ليست له هوية وطنية ولا حتى هوية شخصية حقيقية ، أن يتجاوز على دولة عضو أو على ممثل لهذه الدولة في هذا المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على القائمة

هو ممثل المملكة المتحدة .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ليس من عادتي أن أتكلم أكثر من مرة في سياق مناقشة واحدة ، ولكن منذ أن تكلمت في ١٤ شباط/فبراير وقع عدد من التطورات الجديدة وأقصد بيان مجلس قيادة الثورة العراقي وتقديم ممثل كوبا لثلاثة مشاريع قرارات . وأعتقد أن هناك مبررا للتعليق على هذه التطورات الجديدة ، وأيضا ، بالطبع ، للرد على الأسئلة التي وجهها السيّ ممثل العراق وهي الأسئلة التي طرحها على حكومتي .

يسرني أنه قد أجاب على الأسئلة . وأعتقد أن هذا قد أعطى شيئا من الدليل على سلامة أسلوب عملنا هنا . وعلى الرغم من أنني لا أجد أن اجاباته شافية فإنني ممّن له على تقديمها .

إن الرد الذي أعطاه لي ولممثل الاتحاد السوفياتي عن الانسحاب بصراحة ليس الرد الكامل حقا الذي نحتاجه توخيا للامتنثال بقرارات مجلس الأمن ذاته . لكنني أتناول هذا لأنه مشمول في بلاغ مجلس قيادة الثورة . وأريد فقط أن أقول إنه سيكون من السهل جدا ايجاد حل سلمي لهذه الازمة لو أن ممثل العراق تلقى تعليمات بأن يجيب ببساطة وبالإيجاب على السؤال المطروح عليه من جانبي ومن جانب ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا نعم إن العراق سوف ينسحب من الكويت وسوف يعطي دليلا ملموسا ويتخذ خطوات لتنفيذ ذلك التعهد . إن كل ما هو مطلوب هو التعهد الإيجابي بالانسحاب وباتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذه . إن الانسحاب غير المشروط من الكويت هو ببساطة ليس بنّدا قابلا للتفاوض . وإنني ممّن للردود التي تقدم بها بشأن المسألة الانسانية الجادة جدا التي أشرتها والمتعلقة بأسرى الحرب - وإن كنت أجد لزاما عليّ أن أقول إن

تلك الردود غير وافية بالغرض وغير مرضية في معظم الجوانب . لكنني لاحظ أنه ذكر على نحو قاطع ودون أي لبس أن العراق طبق اتفاقيات جنيف المتعلقة بأسرى الحرب . وحكومتي تتوقع بكل تأكيد إنفاذ هذا التعهد في المعاملات المقبلة بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومة العراق . لأنه إذا لم يتم هذا ، فيؤسفني أن أقول إن ممثل العراق سيظهر بأنه أحمق جدا في واقع الأمر . بيد أنني أعرب عن الأمل الآن بأن هذا التعهد سينفذ ، وأن حكومة العراق ستفي الآن بكل التزاماتها ، التي تشمل على الإخطار بالاسماء وتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول إلى الأسرى دون المزيد من الإبطاء ودون أية محاولة لوضع شروط أو إقامة ربط بين ذلك وبين جوانب أخرى مفترضة من اتفاقيات جنيف . بيد أنني لاحظت أن ممثل العراق لم يقم مثل هذه الروابط ولم يضع مثل هذه الشروط وحكومتي سوف تنتظر الآن لكي ترى ما إذا كانت حكومة العراق لن تضع في الواقع مثل هذه الشروط . وسنكون مسرورين جدا إذا كان الأمر كذلك .

ويؤسفني أن أقول إن الشرح الذي أُعطي عن قيام الحكومة العراقية بعرض أسرى الحرب على شاشات التلفزيون غير مرض وغير مقنع على الإطلاق . لم يكن هناك داع على الإطلاق لظهورهم على شاشات التلفزيون لأن هذا يتعارض بشكل محدد مع اتفاقيات جنيف . وبالنسبة فان أحكام اتفاقيات جنيف تنص على أسلوب سليم تماما لضمان أن يعلم أقرباء المسجونين بأنهم سجناء حرب ، أي بتقديم أسمائهم والتفاصيل عنهم عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية . لذلك لم تكن هناك أية حاجة لاستخدام التلفزيون لذلك الغرض وأجد أن هذا الشرح غير مقنع .

أخذت علما بالقول بأن أسرى الحرب محتجزون في أماكن آمنة . ومرة أخرى أنه متى استطاعت لجنة الصليب الأحمر الدولية مشاهدة الأسرى فإنها أفضل من يحكم على ما إذا كانت الأماكن آمنة أم غير آمنة . إن هذا سيكون ضروريا جدا . وأنا لا أجد أي مبرر لمحاولة تقديم حكم ذاتي على هذا . لقد أحطنا علما بشعور من الغزع ببيان أصدرته حكومة العراق في مرحلة سابقة بأن سجناء الحرب سيوضعون في أماكن يتعرضون فيها للأعمال الحربية في محاولة لتشويه سياسة حكومتي وسائر الحكومات التي تتعاون

(السير ديفيد هاناي ،

المملكة المتحدة)

مع حكومة الكويت في الاعمال العسكرية أو التأثير عليها . وقد رفضنا هذا أساسا .
وإذا كان المقصود بالقول بأنهم في مكان آمن الآن وأن البيان السابق لم يعد صاريًا
فهذا أمر طيب جدا ولكن كما قلت نود أن نعتمد على حكم لجنة الصليب الأحمر الدولية
عما إذا كان هذا القول صحيحا أم لا ؟

أما فيما يتعلق بالأسئلة التي وجهها إلي ممثل العراق فسأنظر فيها ملياً ومأرد عليها عند استئناف هذه المناقشة في الأسبوع المقبل . ولكنني لا أريد أن أرد عليها بطريقة ارتجالية فهي أسئلة دقيقة ويمكنه أن يكون متأكداً من أنني سأجيب عليها على النحو المناسب .

والآن ، أود أن أتطرق إلى بيان مجلس قيادة الثورة . أن أقل ما يقال عنه أن هذا البيان ببساطة لا يتضمن تعهداً دون شروط بالانسحاب من الكويت الذي يعد مطلوباً إذا ما أريد إنهاء هذا الصراع . وهو في واقع الأمر يحتوي على بصيص أمل ضئيل ، فقد عادت أخيراً كلمة "الانسحاب" لتدخل في مفردات حكومة العراق . وربما لن ينقضي وقت طويل قبل أن تعود فيه كلمة "الكويت" إلى هذه المفردات أيضاً - وأنني أطمح بأن ممثل العراق قد استخدم بالفعل هذه الكلمة هذا الصباح وأنني أرحب بذلك .

بيد أن مجموعة الشروط التي تتناقض مع الاستعداد الواضح لقبول قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) قد حجت بصيص الأمل في هذا البيان . فهذا القرار يطالب بالانسحاب غير مشروط . وبالتالي ، فإن قبوله لا يتسق مع فرض الشروط . وأن المسائل التي يحاول العراق ربطها بالانسحاب تعني أن الموافقة على الانسحاب مناقضة لها وغير صالحة أساساً .

لقد عمم ممثل كوبا ثلاثة مشاريع قرارات وهي بحاجة إلى مناقشتها بالطريقة المعتادة . ولكنني للوهلة الأولى أرى أن اثنين منها غير ضروريين والثالث غير مقبول .

أن مشروع القرار الذي يطالب بتشكيل لجنة مخصصة للمجلس للنظر في أزمة الخليج غير ضروري لأن المجلس ذاته قد اضطلع بهذا الأمر بالفعل . وما هي الفائدة من إحالة الأمر إلى لجنة ؟ ولماذا يحاول ممثل كوبا الذي كان منذ يومين يطالب بشدة بعقد جلسة مفتوحة للمجلس أن يحيل مناقشة هذه المسألة إلى لجنة لا تستثنى الصحافة من مناقشتها فحسب بل والأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة ؟ وإذا كانت لوفده آراء

تتعلق بالتوصل الى حل سلمي وفقا لقرارات مجلس الامن فلماذا لا يطرحها على المجلس في جلسته المغلقة هذه ؟ وبامكاننا ان نعلق هذه الجلسة اذا كان بحاجة الى مزيد من الوقت لتقديم المقترحات .

أما مشروع القرار الثاني حول ضرورة بذل المساعي الحميدة من قبل الامين العام . فهذا غير ضروري أيضا . فقرار مجلس الامن ٦٧٤ (١٩٩٠) يعطي الامين العام كل التشجيع لاستخدام مساعيه الحميدة . وهذا النص صالح اليوم بقدر ما كان صالحا عند اعتماده . انني وحكومتي على ثقة تامة من أنه اذا كانت هناك فرصة لكي يستخدم الامين العام مساعيه الحميدة فسينتجزها بالكامل . ان المطلوب ، من جملة أمور ، ان توقف حكومة العراق حملة الاهانة والظعن التي تشنها علنا ضد الامين العام - وربما يتمكن ممثل حكومة كوبا في بغداد من ان يمارس نفوذه تحقيقا لهذه الغاية ، وكذلك ممثل العراق الذي يستمع إلى هذه المناقشة .

أخيرا ، مشروع القرار الثالث الذي يتعلق بقصف العراق . ان هذا القصف يشكل جزءا لا يتجزأ من اجلاء القوات العراقية المسلحة عن الكويت . ويتم انتقاء الاهداف بدقة مع استخدام أسلحة متناهية الدقة كلما أمكن لان تلك الاهداف تشكل خطرا على قوات الائتلاف أو لانها تدعم احتلال العراق غير الشرعي للكويت . وتشن غالبية الهجمات الآن في ميدان العمليات في الكويت . ان وقوع ضحايا مدنيين أمر مؤسف للغاية ، الا أننا لا نستهدف المدنيين على النقيض من هجمات القذائف التي يشنها العراق على المملكة العربية السعودية واسرائيل التي لم تحظ حتى بالذکر في مشروع قرار ممثل كوبا . إن السبيل الوحيد لإنهاء الأعمال العسكرية يتمثل في انسحاب القوات العراقية من الكويت . ونأمل ان يتم ذلك دونما ابطاء .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): أود ان أستهل كلمتي بشكر ممثل الكويت على اجاباته الدقيقة والوافية للغاية على أسئلة حكومتي التي طرحتها قبل بضعة أيام . وقد سررنا بالاجوبة التي قدمها .

لقد أظهرت مناقشاتنا على مدى اليومين الماضيين وجود اتفاق واسع النطاق بين أعضاء المجلس والامم المتحدة بمقفة عامة بشأن الحالة في الخليج وما الذي يتعين القيام به . ونحن نتفق على أن الباب لإنهاء الصراع سيفتح عندما يبدأ العراق الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

ان بيان العراق الذي صدر يوم الجمعة كان ، كما لاحظنا ، مشبطا للعزيمة . فهذا البيان ، الذي صدر يوم أمس عن مجلس قيادة الثورة ، اعتراف على ما يبدو بوجود قرار الامم المتحدة ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وهكذا يبدو أن العراق أخيرا يعترف علنا بأن الكويت ليست محافظته التاسعة عشرة . وهذا هو الشيء الوحيد الضئيل الجديد الذي سمعناه - وبطبيعة الحال ، فقد استمعنا للتو من ممثلي المملكة العربية السعودية والكويت عن قيمة البيانات والتأكيدات العراقية - وسنتابع ذلك عن كثب . مع ذلك ، فإن هذا البيان ، صراحة ، لا يعد مشجعا في سرده الشروط القديمة والجديدة .

إن مهمة الدبلوماسية هي الفصل بين ما هو مشجع وما هو غير مشجع . ولكن يبقى على العراق أن يؤكد أنه سينسحب دون قيد أو شرط وبالكامل من الكويت . الا أن بياناته للأسف تظهر أنه لا يزال يأمل بل يتوهم أنه سيكافأ على عدوانه بشكل أو بآخر . إن استمرار العراق الواضح في تجاهل آثار سياساته المدمرة على جيرانه العرب وعلى نفسه يتحدى المنطق ويثير في نفوسنا قلقا عميقا . وقد أكدت البيانات في هذه القاعة تصميم المجتمع الدولي على ضمان احترام قرارات مجلس الامن والقانون الدولي واردة المجتمع الدولي .

واذا تعنت العراق فإن الطريقة المثلى والوحيدة لإنهاء الصراع بأسرع وقت ممكن هي المضي قدما على الجبهتين العسكرية والدبلوماسية . فليس هناك تناقض بين الاثنين . بل الواقع ان زيادة الضغط في ميدان المعركة لا بد من استكمال بهزيمة الجهود لاقناع العراق بأن يرضخ للواقع . ويمكن وقف القتال حتى اليوم أو غدا حالما يقرر العراق أن يقوم بما يتعين عليه القيام به .

ونحن ندرك جميعاً أن القضية هنا هي أيضاً مستقبل الأمم المتحدة ومصادقيتها وما إذا كانت ستنتج في وقف العدوان عن طريق الأمن الجماعي الدولي . وقد حظي الجهد الرامي إلى اخراج العراق من الكويت بتأييد دولي ساحق منذ ٢ آب/أغسطس . أما إذا توانى ذلك الجهد فإن العواقب المقبلة على السلم والأمن الدوليين ستكون مدمرة ولكننا لا يمكن أن نتوانى ولن نتوانى . وبالمثل فإن المحاولات الرامية إلى العرقلة والتأخير لن تساعد في إنهاء الصراع .

إن وقف إطلاق النار دون التنفيذ الملموس للانسحاب لن يحقق الأهداف المحددة في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ولن ينهي العدوان . إننا هنا بصدد نزال تاريخي بين وجهتي نظري مختلفتين حيال العالم والمستقبل ، بين مفهوم الأمن الجماعي والالتزامات الدولية من ناحية وبين لجوء بعض الدول القوية المتواصلة إلى شن الحرب والعدوان على الدول الضعيفة من ناحية أخرى . وكان هذا واضحاً منذ ٢ آب/أغسطس عندما قام العراق بغزو الكويت . لقد أدان المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة أعمال العراق على صعيد عالمي . وإذ نتذكر دروس الماضي الرهيبة نقول بوضوح وبأعلى صوت "كفى" .

ولكن صدام حسين اعتمد على فكرة انه سينتصر على جار اعزل من السلاح ؛ ومع أن الكلمات القوية وحتى العقوبات المفروضة من قبل الامم المتحدة ستبقى مستمرة ، فإن العالم سيقبل في النهاية . واعتقد أنه مع أن شعبه يعاني فإنه سيكسب في النهاية . وفي الحقيقة ، يعتقد البعض انه يعتقد انه سيكسب لانه على استعداد لرؤية شعبه يعاني أو لجعله يعاني . ومن حكمنا على مايقوله ممثلو العراق ، يتبين لنا أن هذا مستمر للأبد .

بعد ٢ آب/أغسطس شارك العديد منا في جهود دبلوماسية مكثفة واضعين نصب أعيننا اهدافا واضحة ومتفقا عليها ، كما هو محدد في قرارات مجلس الامن . وحتى في الوقت الذي كان يحاول فيه العراق بطريقة منظمة محو دولة الكويت من الخريطة ، كنا نقوم بمحاولة سلمية تلو الأخرى لاقتناع العراق بأن عدوانه لا يمكن أن يستمر ، وأنه لا يمكن التسامح مع هذا العدوان الصارخ وهذا التجاهل للقانون الدولي . وحاولنا أن نوضح حتى ١٥ كانون الثاني/يناير أن فرمة إيجاد الحل السلمي لا تزال قائمة .

وقد أكدت الولايات المتحدة من جانبها أنها تريد تجنب الصراع . ولو أن العراق اختار طريق السلم لما تعرض العراق للهجوم ، كما أن قواته لن تتعرض للهجوم أثناء انسحابها من الكويت . لقد أكدنا لبغداد علانية وسرا أن الولايات المتحدة لا تنوي الإبقاء على وجود بري دائم في المنطقة ، وأن قوات الولايات المتحدة لن تبقى يوما واحدا أكثر من اللازم لمواجهة التهديد . وأكدنا تأييدنا للدعوة الموجهة في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) إلى العراق والكويت بالتفاوض على خلافتهما سلميا . وقلنا أننا مستشارون في مجلس الامن بشأن مستقبل الجزاءات ضد العراق عندما يبدي امتثاله للقرارات ذات الصلة ، وأوضحنا ، مع التأكيد بأن الانسحاب العراقي يجب أن يكون غير مشروط وكامل ، التزام الولايات المتحدة المستمر بتحقيق السلم بين اسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيين ، وأوضحنا أننا سنجدد بعد نهاية النزاع جهودنا تحقيقا لهذا الهدف .

ولكن لم يتمكن أي منا ممن حاولوا في فترة حوالي ستة أشهر تحقيق أي شيء .

ولم تحقق جهود ستة أشهر أي تقدم نحو إيجاد الحل ، لأن استراتيجية صدام حسين في هذا الصراع لا صلة لها بحسم خلافات العراق مع الكويت . ولا صلة لها بتسوية مشاكل الشرق الأوسط ولا بتخفيف محنة الشعب الفلسطيني ولا الشعوب الأفقر في العالم العربي . وفي الحقيقة أن أكبر مآسي هذه الأزمة أن صدام حسين جعل هذه المشاكل المستعصية أكثر صعوبة على الحل بعدوانه وبأماله في ابتلاع الكويت .

وعندما فشل كل شيء ، عمل الائتلاف ضد العدوان العراقي ، ولا يزال يعمل ، بموجب التحويل الذي أعطاه مجلس الأمن ، لتنفيذ قرارات المجلس بالكامل . أهدافنا ليست استعراض عظمتنا ، إنها أهداف بسيطة ومحددة : اخراج العراق من الكويت واعادة السلطة الشرعية لحكومتها واستعادة السلم والاستقرار الى المنطقة - فقط لا غير . وهذه الاهداف ستتحقق ، ليس بالتاكيد من قبل الولايات المتحدة وحدها ، بل الولايات المتحدة التي تعمل بترخيص من الأمم المتحدة مع الشركاء في الائتلاف ، المسلمين والاوروبيين والافريقيين والاسيويين والامريكيين اللاتينيين . وستتحقق ، بالآخر ، بالتعاون مع بلدان الشرق الأوسط الأخرى ، التي يجب أن يعتمد عليها ملم المنطقة واستقرارها ومستقبلها .

وتمشيا مع هذه الاهداف ، ولأن نزاعنا ليس مع الشعب العراقي ولكن مع قاداته ، فإن التحالف خطط منذ البداية عملياته بعناية وبذل قمارى جهده لتقليل الخسائر المدنية الى ادنى حد . وركز التحالف جهوده على الاهداف العسكرية وحدها التي تدغم امكانيات العراق الهائلة على شن الحرب وبالتالي قدرته على احتلال الكويت ومواصلة احتلالها .

وسيكون من باب اللامسؤولية المتناهية التعامل مع الجهاز العسكري العراقي الكبير في الكويت ، الذي اتاحت له ستة أشهر للتحصن والاستعداد ، وكأنه كيان منفصل . لا يمكن لأي عمل رشيد يرمي الى اخراج العراق من الكويت أن يغفل ضرب الاهداف العسكرية التي تدعم وتغذي القوات العراقية في الكويت وتعطيها القدرة الهجومية للابقاء عليها هناك . ومنذ ١٦ كانون الثاني/يناير لم تستهدف أية قوة من

قوات الائتلاف عن علم او عن عمد المدنيين ، او بيوتهم او المنشآت المدنية . ولكن للأسف ، وعلى الرغم من أفضل جهودنا ، قتل بعض المدنيين او اصابوا بجراح . ونحن نأسف لذلك اشد الأسف . فالحرب شيء بشع ، ولا يمكن أن يكون موت المدنيين في العراق او في الكويت او في المملكة العربية السعودية او في اسرائيل ، مقبولا بأي شكل من الاشكال . هذه نتيجة للحرب لا مفر منها . وسنواصل السعي الى تجنب الاصابات في صفوف المدنيين وسنعمل على انهاء العدوان والصراع الناجم عنه في اقرب وقت ممكن .

لقد زاد العراق من تفاقم الحالة بتعمده وضع المعدات العسكرية بالقرب من المدارس والمنشآت الطبية او اماكن العبادة ، انتهاكا لقوانين الصراع المسلح ، وبالتالي زاد من تعريض شعبه للخطر . لقد وضعت مراكز القيادة والتحكم في العراق على اسطح المدارس والمباني العامة . وتعرضت طائرات الائتلاف لنيران الاسلحة المضادة للطائرات المنتشرة بين الاحياء السكنية . وفي بغداد وجدنا مواقع الاسلحة المضادة للطائرات على اسطح الابنية . وقد رأينا جميعا الصور التلفزيونية . وما تطلقه هذه الاسلحة من وابل القنابل والقذائف يرتد ايضا الى المدن ، مسببا اضرارا واصابات . وقد وضعت الدبابات وقطع المدفعية وغيرها من أدوات الحرب ، وكذلك المقاتلات ، بالقرب من البيوت في القرى الصغيرة . لقد رأينا مقاتلات الميغ ٢١ مصفوفة بالقرب من واحد من أهم المواقع الاثرية القديمة في العراق ، الزقورة في أور .

وعلى الرغم من هذه السياسة اللاأخلاقية وغير القانونية ، واصلنا في الائتلاف بذل كل ما في وسعنا لتجنب ايقاع اصابات وخسائر في صفوف المدنيين ، حتى وان كان ذلك يزيد من تعريض أبنائنا للمخاطر . وقد نجحنا في أكثر الاحيان ، على الرغم من استمرار الحكومة العراقية في تعريض المدنيين للخطر ، وعندما اخفنا فلم يكن ذلك بسبب تقصير منا او عدم محاولتنا .

وهذا يتناقض تناقضا صارخا مع سياسة الارهاب التي ينتهجها العراق ، الذي شن هجمات عشوائية وحشية على السكان المدنيين في المملكة العربية السعودية واسرائيل ، التي ليست طرفا في الصراع . لقد كان هدف وأمل العراق على وجه الدقة ايقاع أكبر

عدد من الاصابات بين المدنيين ، في محاولة منه توسيع نطاق الصراع وتغيير طبيعته .
وان عدم تمكنه من القيام بذلك يرجع بدرجة كبيرة الى نجاح الائتلاف في دحر السلاح
الجوي العراقي وتدمير قذائف "سكود" العراقية وهيكل دعمها والى ضبط النفس المثير
للعجاب الذي تحلى به شعب اسرائيل وحكومتها .

وعلاوة على ذلك ، حاول العراق أن يكسب التعاطف باذكاء مشاعر القلق حول تعرض
المواقع الاسلامية المقدسة الكبرى في العراق للهجمات العشوائية لقوات الائتلاف ، ولكن
ليس هناك من دليل على أن ايا من المواقع المقدسة الرئيسية الاربعة في العراق -
كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية - تأثرت من قصف الائتلاف ، ونحن نتوخى كل الحيلة
لتجنب ذلك . وفي الواقع ، حصلنا مؤخرا على أدلة موثوقة بها للغاية بأن تلك المواقع
لم تتعرض لأي ضرر وانها تستخدم بشكل طبيعي . ونحن لا نستطيع أن نعرف ما اذا كان
العراق يتوخى نفس القدر من الحيلة ، لأنه يسيطر تماما على من قد يكونون شهود عيان .
واذ نتطلع الى مستقبل يظلم فيه العراق الجديد بدور هام في المنطقة ،
يمكنني أن اؤكد للمجلس أن الائتلاف ليست لديه اية رغبة على الاطلاق في تدمير المواقع
الدينية والثقافية في العراق ، بقدر ما اننا لا نبغي ضرب اهداف اخرى ليست لها قيمة
عسكرية في جهد تحرير الكويت .

ولئن كان لا يشك في صدق حرصنا على المدنيين العراقيين والثقافة العراقية ،
فليس بوسعنا الا أن نشعر بالذهول ازاء الصمت المدروس في بعض الدوائر تجاه الغطاء
التي يقتربها العراق ضد السكان المدنيين في الكويت . إن الكويت تعاني الامرين منذ
الثاني من آب/اغسطس . ومنذ أن اجتمعنا في تشرين الثاني/نوفمبر لنستعرض سجل العراق
من سوء المعاملة ، مازالت الغطاء مستمرة . ولا يزال قتل النساء والاطفال والمرضى
والمسنين مستمرا . كما تستمر اعمال التعذيب والاعدام ، وتدمير المدن والقدرة
الاقتصادية والصناعية في الكويت . ومع ذلك لم يسمح العراق لأي صحفي او مراقب خارجي
بدخول الكويت ليرى معاناة الشعب الكويتي ويقدم للعالم تقريرا عنها . وللاسف ، فان
قلة من الصحفيين لاحظوا الفارق الكبير بين التقارير الخاضعة للرقابة القادمة من
بغداد وعدم القدرة على الوصول الى الكويت .

إن أي تأخير في تحقيق الانسحاب العراقي لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة
المساوية لشعب الكويت . وما فتئنا نسمع عن القلق المستبد بالبعض حول الآثار
المتربة على العراق جراء المعركة حتى في وقت يهدد فيه العراق باستعمال الاسلحة
الكيميائية ليس فقط ضد قوات الائتلاف ولكن أيضا ضد السكان المدنيين في المملكة
العربية السعودية واسرائيل ، بل حتى في وقت يُنزل فيه العراق كارثة بيئية من خلال
قذف آلاف الاطنان من النفط في الخليج الفارسي ، محدثا بذلك خرابا لا يُعد سيستغرق
سنوات لاصلاحه وأكلافا تتطلب أجيالا كي تسدها ، وحتى في وقت يهزأ العراق فيه بالاحكام
الاساسية لاتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب ، ويرفض السماح للجنة الصليب
الاحمر الدولية بالوصول إلى السجناء ويقوم بعرض سجناء الحرب على شاشة التلفزيون
وإرغامهم قسرا على الادلاء ببيانات تتلى عليهم .

إننا نحث حكومة العراق على وضع حد لهذه المعاناة كلها وأن تضع العراق
والكويت - وفي الواقع المنطقة بكاملها - على طريق استرداد عافيتها بدل السير في
طريق الدمار . فإذا شابر العراق على ذلك ، فإن الائتلاف سوف يكسب النزاع العسكري
وأنا واثق من ذلك . لكن ينبغي ضمان السلام ، وهذا هو التحدي الذي يواجهنا جميعا ،
سواء كنا أعضاء في الائتلاف أم لم نكن . إن لكل بلد من البلدان مصلحة حيوية في أن
يرى الجهد الجماعي في سبيل استعادة الأمن والسلام والشرعية الدولية يكلل بالنجاح .
وينبغي ألا يكافأ العراق على عدوانه ، إذا أردنا أن نردع الآخرين ممن تراودهم أحلام
بارتكاب أعمال وحشية أو القيام بهجوم غير مستفز .

وكما أن الجهد الجماعي مطلوب لهزيمة المعتدي ، كذلك فإن الجهد الجماعي
مطلوب لتحقيق العدل والأمن في المستقبل . وفي جهد كهذا ، يجب أن يكون احترام سيادة
شعوب الخليج والشرق الأوسط في الصميم منه . وسيكون غير مجد البتة للولايات
المتحدة - أو أية أمة أخرى في الواقع - إن هي ظنت أن بإمكانها فرض ارادتها أو
تفكيرها على الشرق الأوسط . إننا نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين بالقول إن مستقبل
منطقة الخليج هو في أيدي شعبها نفسه . إننا نتطلع إلى دول منطقة الخليج في أن

(السيد بيكرينغ ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

تكون رائدة في تطوير الترتيبات الامنية الجديدة بعد حربين كبيرتين في ١٠ سنوات . ولا ينبغي استثناء أية دولة من دول المنطقة ، إن على الأمم المتحدة وبقيّة المجتمع الدولي دورا في تشجيع مثل هذه الترتيبات التي يمكن أن تحول دون مزيد من العدوان وتضمن السلامة الاقليمية لكافة الدول في المنطقة .

ونعتقد أنه آن الاوان لمعالجة انتشار الأسلحة والحد منها في المنطقة . وهذا يتضمن كلا من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل . فالיום والآن ، هناك خمس دول شرق أوسطية لديها من دبابات القتال الرئيسية أكثر مما لدى المملكة المتحدة أو فرنسا . ومع بداية النزاع كان لدى العراق أكثر من كليهما مجتمعين . لقد استخدم العراق الأسلحة الكيميائية في الحرب ضد شعبه نفسه ويحاول تطوير أسلحة بيولوجية ونووية . إن وتيرة التنافس العسكري يمكن تغييرها في الواقع ، وفي مقدورنا العمل بل يجب أن نعمل معا بفعالية أكبر على معالجة انتشار الأسلحة وتخفيض تدفقها إلى المنطقة .

ويجب أن يرافق برنامج الانتعاش الاقتصادي بذل جهد لتحسين الأمن . لقد حدثت كارثة اقتصادية في الخليج لا تُعرف أبعادها ، زاد من تعقيدها الخطير الارهاب البيئي الذي مارسه العراق بشكل لا نظير له . وسيدفع شعب الخليج ثمن سياسات صدام إلى آجال طويلة . فالكويت نهبت وتحطمت ، ففقد مئات الآلاف من العمال أعمالهم وتم اقتلاعهم . فالجالية الفلسطينية خصوصا في الكويت وحدها وقعت ضحية للعراق واستغلاله إياها وتلاعبه بها . وانتشرت الفوضى في النظامين التجاري والمالي . إن الخراب الذي أوقعه الغزو العراقي بلغ حدا هائلا ، والمواجهة تجني ضريبته المروعة . بعد أن ينتهي النزاع ، فإن على العراق نفسه أن يتعافى من مفاخرته العسكرية الثانية في أقل من عشر سنوات . ولسوف ترغب الولايات المتحدة في التشاور مع مجموعة كبيرة من الحكومات في الخليج وفي أماكن أخرى بشأن كيفية تشجيع ودعم مجهود إعادة الاعمار . إن أي جهد طويل المدى لضمان السلم يجب أن يقوم على الاستقرار والنمو الاقتصادي ، والعراق نفسه يجب أن يكون بالتاكيد فريقا في هذا المجهود .

لا أمن مضمونا في الشرق الاوسط يمكن تحقيقه دون السعي لايجاد سلام عادل ومصالحة حقيقية تشمل اسرائيل ، والدول العربية والفلسطينيين . إن الامن طويل الامد يتطلب احتراماً وتسامحاً حقيقيين ، وهذا سيكون تحقيقه صعباً للغاية . وكلما أسرع صدام حسين في انتهاء عدوانه ، كلما أسرع عملية استئناف الجهود لحل هذه المشاكل . لقد أشارت الحرب عواطف لدى كل الاطراف من الصعب تهدئتها . ولكن لم يعمل أحد أكثر من الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى مصالحة حقيقية وحوار بين اسرائيل والفلسطينيين ، وسوف نستمر في ذلك العمل .

وكما أوضح الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر من العام الماضي ، فربما كانت بعد الانسحاب غير المشروط للعراق من الكويت ، فرص لتسوية النزاع الذي يفرق بين العرب واسرائيل .

قبل أن اختتم كلمتي ، أود الطلب من المجلس أن يستمع إلى بعض من الكلام المريح . لقد اشتملت المناقشة على اتهامات وتلميحات ، وجميعاً سمعناها . إن هذه الحرب ليست حرباً ضد المسلمين أو ضد الشعب العراقي . إنها معركة لقلب العدوان . إن شعب الكويت المسلم هو أول ضحايا العدوان . والآن يقوم صدام بالتضحية بشعبه من أجل غاياته الذاتية - من مسلمين ومسيحيين وأكراد وغيرهم من فئات أخرى . إن هذه الحرب ليست لتقطيع أوصال العراق وسكانه أو تمييزه أو تدميره ؛ إنها استعمال للقوة أجازة هذا المجلس لمعالجة انتهاك للسلم والامن الدوليين وأهدافه واضحة ومرتبطة مباشرة بهذا الهدف . إن هذه المنظمة مكرسة طبعاً للتسوية السلمية للنزاعات . ولكنها انشئت أيضاً لوقف هذا النوع من العدوان غير المستغفر الذي ارتكبه صدام حسين ضد دولة عضو مسالمة . فلما تعذر وقف العدوان ، فإن الميثاق يبيح استخدام القوة من جانب المجلس . لقد قبلنا هذه المسؤولية الجسيمة ونحن هنا اليوم لاننا نقبلها . إن هذا ليس نزاعاً بدأ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛ لقد بدأ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ . ربما أمكننا مناقشة جذوره ، ولكن لا نستطيع أن نتجاهل الخطوات العديدة التي اتخذت على مدار الشهور الخمسة والنصف لحله دون استخدام القوة .

إننا متلهفون بل تواقون لكي ننقل اهتمامنا من الحرب إلى البناء ، والتصالح والتعاون . وأنه لأملنا المتوهج أن تولد من هذه المأساة آفاق جديدة للسلام في منطقة الخليج وآفاق جديدة للتصالح والحلول في الشرق الاوسط ككل . وأملنا أيضا أن تؤكد هذه المأساة على دور مجلس الأمن كقوة للأمن الجماعي في عالم أصبح فيه اللجوء إلى العدوان غير المستغز أمرا أكثر قبولا .

السيد فوروننتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : فهمت بيان ممثل العراق بأن الجواب على سؤالي سنتلقاه غدا في موسكو من ممثل الرئيس صدام حسين الذي سيقوم بزيارتنا غدا .

إننا ننتظر هذه الزيارة باهتمام عظيم . وفي ذلك الحين ستطرح الاسئلة التي اشيرت فيما يتعلق بالبيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في العراق . إن موسكو تعبر عن أملها بأن المحادثات القادمة التي ستعقد في موسكو مع ممثل رئيس العراق ستكوننا من السير قدما نحو هدفنا الثابت : تنفيذ قرارات مجلس الأمن كافة .

فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته على ممثل العراق ، أود أن أؤكد له أنه ليس فقط بيان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ووزير الخارجية الأمريكي الذي صدر في واشنطن ولكن أيضا البيان الذي صدر في هلسنكي عن رئيسي البلدين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يبقيان ملزمين وساريي المفعول تماما .

ثُلث قبرص الذين أشار اليهم يعيشون حياتهم اليومية في حرية تامة وسلم وأمن ، فضلا عن أنهم ظلوا ممرّين على أن هذا الوجود العسكري الذي يمثل حماية لهم ينبغي أن يستمر حتى يتسنى التوصل الى تسوية بين الشعبين القبرصيين . وستأتى هذه التسوية عن طريق المفاوضات الجارية حاليا في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة . فهل يستطيع ممثل العراق أن يقول الشيء نفسه عن شعب الكويت الذي يعاني حاليا تحت وطأة أقدام المحتلين العراقيين ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الكلمة الآن لممثل العراق .

السيد الانباري (العراق) : لقد طلبت الكلمة للتعليق على ما تفضل به

سعادة سفير المملكة المتحدة السير ديفيد هاناي . وانتزه الفرصة أيضا للتعليق على ما ورد في كلمة زميلي المحترم سفير الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما أشير أيضا بكلمة أو كلمتين الى ما تفضل به زميلي العزيز سفير تركيا .

بالنسبة الى ما تفضل به السير ديفيد ، أود أن أقول إنني حرصت على أن أجيب بأفضل ما أتمكن على أسئلته . وأود أن أؤكد له أن الحكومة العراقية لم ترفض الطلب الذي تقدمت به لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وأن الاتصالات جارية بهدف تمكين المنظمة المذكورة من الالتقاء بالأسرى الموجودين في العراق تحت سيطرة السلطات العراقية والاطمئنان على حالتهم .

أود أن أشير الى ملاحظة واحدة أخيرة على ما ورد في كلامه - وهو المتكلم الضليع والدبلوماسي الخبير ، ومع هذا استباح لنفسه أن يستعمل كلمة أحرق "foolish" . أنا أحتج على مثل هذه الكلمة ، خصوصا أنه ليس دبلوماسيا من الطراز الثالث ، وإنما من الطراز الأول الممتاز ، ولا أعتقد أنه يرغب في أن يرى المجادلات تنخفض الى مستوى مثل هذه الكلمات . وإذا ما تكررت فسوف احتفظ لنفسى بالحق في استعمالها تجاهه .

بالنسبة لما تفضل به سفير الولايات المتحدة الأمريكية ، أحب أن أقول إن موقف بلاده تجاه ما صدر عن مجلس قيادة الثورة أمر يشير الى أن الولايات المتحدة غير آبهة بالسلام ، وغير آبهة بقرارات مجلس الأمن الدولي - بما في ذلك القرار ٦٦٠ (١٩٩٠)

الذي أعلن العراق عن استعداده للتعامل معه ، كما أنها غير آبهة حقيقة بالكوييت . وإنما ، وهي ترى أن الحرب العراقية الايرانية قد توقفت ، وأن السلام بين البلدين قد بدأ يستقر ، وجدت مناسبا أن تشن حملة عدوانية على العراق للقضاء عليه لكي لا يظل قوة رادعة تجاه العدوان الصهيوني إزاء الأمة العربية . أما أنه يتباكى على المدنيين ، ويقول إنه ليس في نية أو سياسة الولايات المتحدة أن تقصف المدنيين ، فأجيب عليه بسهولة بأن أسلوب الغارات الجوية المكثفة المستمرة الشاملة من ارتفاعات عالية جدا يجعل من الصعب جدا ... وعلى أمريكا أن تعرف مسبقا أنها لن تستطيع التمييز بين المدني والعسكري ، بين الطبي والشرطي ، ولا بين مراكز العبادة والمراكز العسكرية الأخرى . وقد أظهرت شبكات التليفزيون الأمريكية صورة أقدم كنيسة كلدانية في شمال العراق بالقرب من مركز الاثار الحيوي - مدينة نينوى ، وهي مقصوفة من قِبَل الطائرات بي - ٥٢ . أقول أيضا إن أمريكا - ولا تحضرني أية سابقة اعترفت فيها الولايات المتحدة بمخالفتها للقانون الدولي أو لاتفاقيات جنيف رغم كثرة الحروب العدوانية التي خاضتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، وآخرها طبعا بنما ، وغرينادا وقبلها فييت نام - حيث كان يُلقى بأسرى الحرب من طائرات الهليكوبتر الأمريكية ، لم تعترف يوما ما أمريكا بأي خطأ قد ارتكبته قواتها رغم كل الجرائم الوحشية التي ترتكبها . وهي الآن تأتي إلينا بفذلكة جديدة وهي أن العراق يضع معداته العسكرية بين المدنيين وفي المدارس وبين السكان في المناطق الأهلة بالأطفال والمرضى والشيخوخ ، ولهذا فانهم يضطرون الى قصفها . وأنا أتعجب كيف يمكن لأي بلد في حرب ضروس أن يخفي دبابه أو يخفي مدفعا مضادا للطائرات في مدرسة أو في سوق أو في جامع أو مبنى . مثل هذا الكلام يستهين بعقول الآخرين .

أما إذا وضع العراق بعض وسائل الدفاع الجوي في بعض مبانيه المدنية ، فهذا حق مشروع لأنه هو للدفاع ضد الطائرات التي تهاجم تلك المباني المدنية . ولكن أمريكا تذكّرنا بما يسمى بـ "Catch-22" ، فهي تقول لاتزال هناك أسلحة للدفاعات المدنية وعلينا أن نقصف المناطق السكنية . هذا هو الأسلوب الأمريكي . ولكني أود أن أؤكد لديه بأن العراق يتمنى لو أن أمريكا تخلص النوايا وتستجيب إلى مبادرات السلام الحقيقية وتعمل على إحلال السلام في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط ، بدلا من استغلال ما يسمى بأزمة الخليج لمحاولة القضاء على بلد عربي يمثل قلب الوطن العربي في الوقت الحاضر .

بالنسبة إلى ما تفضل به زميلي المحترم سفير تركيا ، فأنا سعيد أن أسمع بأن الشعب القبرصي المسلم الذي يقع في الأراضي التي تحتلها القوات التركية يعيش بأمان وسلام ، هذا كل ما نتمناه جميعا . ولكن الحقيقة تبقى أن تواجد القوات التركية في قبرص يخالف صراحة قرارات مجلس الأمن التي تطالب تركيا بسحب هذه القوات . ومع هذا فهي تماطل ولم تستجب منذ أكثر من ٢٠ سنة لهذه القرارات . هذا هو الواقع الذي لم يجب عليه .

بالنسبة إلى تساؤل زميلي سفير النمسا ، وأنا أعرف عنه أنه قانوني جيد ، فسوف أكون مسرورا للإجابة على تساؤله في أول فرصة قادمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

قبرص . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد افيتشيو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أكن أعتزم

أن أتكلم بصدد البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ولكن ، في ظل الظروف السائدة ، ونظرا لحرص ممثل تركيا على محاولة أن يعطي تاويلات تتعلق بمشكلة قبرص ، أجد لزاما عليّ أن أوضح الأمور دون أن أخوض في كلام مريّر .

مهما كانت الصورة التي يود ممثل تركيا أن يقدمها عن قضية قبرص ، فهناك بعض الوقائع التي تتحدى أي دحض وأهمها أن تركيا ، مهما كان الاسم الذي تود أن تسمي به

غزوها ، استخدمت القوة العسكرية ضد جار ضعيف بغية تنفيذ ارادتها وأهدافها السياسية .

إن الحالة وطريقة تطورها لا تخفيان على أحد ، وخصوصا على هذا المجلس الذي اتخذ في مناسبات كثيرة عن طريق قراراته مواقف واضحة بشأن قبرص . والمسألة الباقية الوحيدة هي تنفيذ تلك القرارات واستمرار الرفض التركي لاحترامها وتنفيذها . وفي هذا الصدد ، نود أن ننتهز مرة أخرى الفرصة لندعو تركيا أن تفي بتعهداتها وقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون بصورة بناءة لتنفيذها التام في قبرص وفي أماكن أخرى .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أدلى ممثل العراق بعدد من البيانات ، وبالطبع أود أن أدرس محضر أعمال اليوم والأعمال السابقة ، وآمل أن تتاح لنا الفرصة للرد على ذلك في الوقت المناسب .

وأضم صوتي الى زميلي من المملكة المتحدة في الحاجة الى التأكيد على أن تبذل حكومة العراق قصارى جهدها لكي تثبت ما اعتبره ، على الأقل ، أول جهد من جانبه للإشارة الى الاستعداد للتقيد بالاتفاقيات الخاصة بأسرى الحرب .

ثانيا ، إذا كان يخطط للعودة الى بغداد في المستقبل القريب ، فأنني بالتاكيد سأزوده بالامكان التي يمكنه أن يجد فيها الدبابات والمدافع والطائرات بالقرب من أماكن مدنية تشهد نشاطا ، بما في ذلك المكان الذي ذكرته حيث وجدت فسي الايام الاخيرة طائرة بالقرب من نصب تذكاري أشري بالغ الاهمية والشهرة .

السيد الأشطل (اليمن) : سيدي الرئيس ، لم أطلب الكلمة للقاء ببيان

أو للمشاركة في هذه المناقشة ، وإن كنت أحتفظ بحقي في إبداء وجهة نظر الجمهورية اليمنية بالنسبة للمواضيع التي تم التطرق اليها في هذا الاجتماع ، ولا سيما الكلمة التي ألقاها مندوب الولايات المتحدة ، والتي تطرق فيها بشكل واسع الى سلطات المجلس وعلاقة الاعمال العسكرية التي تتم في الوقت الحاضر بقرارات المجلس وأهداف هذه العمليات وكذلك السلام المرتقب وكيفية بناء نظام أممي في المنطقة على أساس المبادئ التي تضمها الأمم المتحدة .

طلبت الكلمة لاتلو عليكم بياناً صدر عن مجلس الرئاسة كرد فعل على المقترح الذي تقدم به العراق وأبدى فيه استعدادة للتعامل مع القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، بما في ذلك الانسحاب . واليكم نص البيان :

"إن مجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية إذ يرحب بالبيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي ، فإنه يشيد اشارة عالية بهذا الموقف التاريخي الذي اتخذته القيادة العراقية ، والذي على أساسه أثبت استعدادها للالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي ٦٦٠ (١٩٩٠) ، مقابل التزام دول التحالف بوقف فوري لاطلاق النار وسحب قواتها من المنطقة ، والتزام المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقضية الشعب العربي الفلسطيني والاراضي العربية المحتلة .

"ومجلس الرئاسة ، إذ يعبر عن تقديره لهذا القرار القومي الشجاع ، فإنه يعبر عن اعتزازه بصمود الشعب العراقي الشقيق . ويناشد مجلس الامن الدولي اصدار قرار عاجل يقضي بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية ، كما يدعو قادة الامة العربية والاسلامية وكل الدول والقوى المحبة للسلام بأن يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية ويمسكوا بزمم المبادرة على طريق السلام الشامل في المنطقة وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . كما يدعو الدول العربية المتعاونة أو المتحالفة مع القوات الاجنبية التي تشن حربها الظالمة ضد العراق الشقيق أن تسحب لنداء العروبة والاسلام وما يتطلبه الواجب القومي بأن تمنع جميع قواتها المحتشدة في جبهة القتال من المشاركة في أي عمل عسكري ضد القوات العراقية . وأن لا تسمح بعد اليوم للقوات الاجنبية المتحالفة ضد العراق باستخدام اراضيها أو مياهاها أو أجوائها لشن أي عدوان ضد الشعب العراقي أو منشآته أو بنيته الاساسية أو قواته المسلحة .

"إن مجلس الرئاسة يحدوه الأمل الوطيد بأن يستجيب الجميع لنداء الحكمة والعقل والمنطق ، صونا للدماء ، وحفاظا على مقدرات الامة وامكاناتها" .

ولقد صدر بيان من مصدر مسؤول بالنسبة لعملية قصف الملجأ والخسائر البشرية التي نتجت عن ذلك ، أتلوه عليكم فيما يلي :

"أصابت الجمهورية اليمنية قيادة وحكومة وشعبا بصدمة عنيفة وحزن عميق للمأساة التي أدت الى استشهاد المئات من الأطفال والنساء وشيوخ العراق الشقيق نتيجة الاعتداء المروع على ملجأ للمواطنين المدنيين الأبرياء .

"والجمهورية اليمنية إذ تعبر عن استنكارها وادانتها لهذه المذبحة ولسياسة الإبادة التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في العراق الشقيق فإنها تؤكد مرة أخرى أن السير على طريق السلام هو الطريق الوحيد لحل الازمة .

"والجمهورية اليمنية تؤكد أن ما يجري اليوم من أعمال وحشية وضرب للملاجئ ودور العبادة والمدارس ورياض الأطفال وغيرها من المنشآت المدنية من قبل القوات الأمريكية وحلفائها لا يعد خروجاً عن قرارات مجلس الأمن وحسب ، بل خروجاً عن كما ما دعت اليه الاديان السماوية والمواثيق الدولية .

"وتقع مسؤولية وقف هذه الاعمال اللاانسانية على عاتق الدول التي أجازت قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) ، الامر الذي نبهت اليه الجمهورية اليمنية في حينه عندما أكدت أن ذلك القرار المشؤوم سيطلق العنان للولايات المتحدة وحلفائها لتنفيذ مخططاتها وتدمير البنية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للعراق الشقيق" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان ، أدلي ببيان بصفتي

ممثلاً لزيمبابوي .

كان شهر كانون الثاني/يناير فترة صعبة وشاقة لهذا المجلس . ولقد قاد سلفي السفير بغبيني أديتو نزينغيا ممثل زائير شؤون المجلس بمهارة وفاعلية نادرتين . وزيمبابوي تهنئه على جهوده القيِّمة التي سهلت الى حد كبير أعمال المجلس .

بالأمس أصدر مجل قيادة الثورة العراقي بياناً يبدو مبيناً بعض التغيير في موقف العراق فيما يتعلق بانسحابه من الكويت . وزيمبابوي تعتبر البيان ذا مغزى وهاماً . وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ هذا التطور الجديد مأخذ الجد . إن هناك العديد من العناصر التي تحتاج الى توضيح . وزيمبابوي تتوقع من هذا المجلس أن يبدأ دون تأخير عملية استكشاف دبلوماسية بغية اغتنام الفرصة لاحلال السلم الذي قد يتيحه التطور الجديد . إن خطورة الحالة في الخليج تتطلب من المجلس أن يتصرف بحساسية وبسرعة . ولا يسعنا أن ندع حتى أقل فرصة للسلام تغلت من أيدينا .

إن زيمبابوي على أهبة الاستعداد للعمل مع كل من لديه مبادرة تمكن هذا المجلس من السعي نحو هذا التطور الجديد والاستفادة منه .

والان أستاذف مهامى بصفتي رئيساً للمجلس .

لدي طلب من عضو بالمجلس للتكلم في مرحلة لاحقة . وبموافقة أعضاء المجلس ،
سأعلق الجلسة الآن حتى يوم الثلاثاء الموافق ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ . وسيعلم موعد
الجلسة عن طريق الأمانة العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٤/٣٠